متمم

مجلة ربع سنوية يصدرها
مركز التواصل والمعرفة المالية

العدد (السادس) مارس 2024م

"ليب 24"

ريادة تقنية لآفاق جديدة

يجمع قادة الشركات التقنية الكبرى والناشئة في العالم
ويختتم أعماله باستثمارات قيمتها 13.4 مليار دولار

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

افتتاحيــة العـدد

يأتي صدور العدد السادس من مجلة متمم متزامنًا مع ختام المؤتمر التقني العالمي الكبير "ليب 24" الذي أقيم في الفترة من 4 إلى 7 مارس 2024م، إذ يقوم موضوع العدد بتغطية شاملة لفعاليات "ليب 24" وما تم في المؤتمر التقني من أنشطة ومبادرات واتفاقات استثمارية تقنية كبرى. كما يلقي العدد أيضاً نظرة إلى ميزانية هذا العام 2024م، وارتباطاتها بالتقنية، ويورد تفاصيل المشروعات والبرامج التقنية والصناعية التي تضمنها إنفاق الميزانية 2024م، في مختلف القطاعات. إلى جانب مستهدفات ومؤشرات وتوجهاتها الصناعية والتقنية، التي كان "ليب 24" والاستثمارات الكبرى التي أعلنت فيه جزءاً منها.

ويستضيف العدد معالي محافظ الهيئة العامة للصناعات العسكرية المهندس أحمد ابن عبدالعزيز العوهلي، الذي يسلط الضوء على استراتيجية الهيئة ومدى تقدمها، وسبل الاستثمار في قطاع الصناعات العسكرية والفرص المتاحة، وإسهامات الهيئة في تنمية القطاع وتوطينه ودعم نمو الناتج المحلي، وأبرز إنجازات الهيئة لتنمية وتطوير البحث والابتكار، إضافة إلى أبرز منجزاتها في استراتيجية القوى البشرية.

كما يتضمن العدد تقارير متنوعة، منها "مشروع البحر الأحمر"، و"تطوير منطقة عسير"، و"برنامج تأهيل المتميزين" الذي أطلقته وزارة المالية للمرة الثانية، فضلا عن العديد من الأخبار المتنوعة والأحداث الاقتصادية المتنوعة.

04
موضوع العدد

12
ضيف العدد

46
أحداث

حقوق التأليف والنشر محفوظة لمركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)، ولا يجوز اقتباس جزء من هذه المجلة أو إعادة طباعتها بأي وسيلة دون موافقة كتابية من المركز، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم).

للتواصل والمشاركات:

مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) - هاتف: 966118216160+ - البريد الإلكتروني: CFKC@mof.gov.sa

"ليب 24"
ريادة تقنية لآفاق جديدة

يجمع قادة الشركات التقنية الكبرى والناشئة في العالم ويختتم أعماله باستثمارات قيمتها 13.4 مليار دولار

شهدت مدينة الرياض إقامة فعاليات النسخة الثالثة من المؤتمر التقني الدولي الأشهر "ليب 24"، الذي انطلق هذا العام خلال الفترة من 4 إلى 7 مارس 2024، تحت شعار "آفاق جديدة"، وذلك في مركز الرياض للمعارض والمؤتمرات (ملهم).

ويشكل "ليب" أكبر حدث تقني عالمي في المنطقة من حيث الإقبال، نظير ما يحظى به من دعم وتمكين من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله- إذ يأتي ذلك ترجمة لمُستهدفات رؤية السعودية 2030، لتكون المملكة أكبر سوق رقمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أرقام قياسية

ويسعى المؤتمر الذي أقيم بإشراف تنظيمي من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية؛ والاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز؛ وشركة "تحالف" إلى تعزيز مكانة المملكة في مجال التكنولوجيا بالعالم.

ويجمع "ليب" بين كبار خبراء ومستثمري وتقنيي العالم في منصة واحدة لتبادل الأفكار والابتكارات والاستثمارات، وقد سلطت الدورة الثالثة من المؤتمر الضوء على التقنية، والذكاء الاصطناعي، والاستدامة، والألعاب، والفضاء، والأمن السيبراني، والتوائم الرقمية، بهدف خلق بيئة تعاونية تعزز من نمو وتطور الاقتصاد الرقمي، مع التركيز على الابتكار والتقدم التقني، إلى جانب دعم الابتكار وريادة الأعمال بالمملكة والعالم أجمع.

وحقق المؤتمر في نسخته الثالثة العديد من الأرقام القياسية على مستوى القطاع، حيث شاركت فيه أكثر من 1800 جهة دولية ومحلية عارضة، وما يزيد عن 1000 خبير تقني، بالإضافة إلى أكثر من 668 شركة ناشئة.

هذا وقد ضمت النسخة الحالية عدداً من عمالقة شركات التقنية في العالم مثل: مايكروسوفت، وغوغل، وأوراكل، وأمازون، وعلي بابا، وإريكسون، وهواوي، وساب، وسيسكو، وديل وغيرها من شركات التقنية العريقة والناشئة.

وشهد المؤتمر زيارة أكثر من 215 ألف زائر، وعرضت خلال أيامه الأربعة، الجهات الحكومية والشركات الوطنية منتجاتها وخدماتها الرقمية، المعتمدة على نماذج مبتكرة باستخدام التقنيات الناشئة.

حضور فعّال للتقنية المالية في ليب 24

شهد مؤتمر ليب 24 مشاركة فاعلة لشركات التقنية المالية العاملة في المملكة، التي كان عددها حسب آخر بيانات البنك المركزي السعودي 205 شركة، حيث كان المؤتمر نافذة مهمة لاستعراض التطورات التقنية التي حدثت في المملكة، والشراكة مع كبريات شركات التقنية المالية في العالم، وقد شاركت بالمؤتمر حوالي 1000 شركة عالمية ومحلية في قطاع التقنية، بينها 600 شركة تقنية ناشئة. وركزت فعاليات المؤتمر على: التقنية المالية، والذكاء الاصطناعي، والاستدامة، والألعاب، والفضاء، والأمن السيبراني، والتوائم الرقمية.

وخلال أيام مؤتمر ليب 24، تم توقيع عدد من الاتفاقات والصفقات لدعم التقنيات الناشئة في السعودية، فوقعت بعض الجهات الحكومية السعودية اتفاقيات مع كبرى الشركات العالمية، مثل "مايكروسوفت" و"علي بابا كلاود". كما أعلن عن إطلاقات واستثمارات تقنية هي الأكبر من نوعها في المنطقة بـ 11.9 مليار دولار، مع أمازون ويب سيرفيس (5.3 مليار دولار)، وآي بي إم-IBM (250 مليون دولار)، و(سيرفيس ناو) (500مليون دولار)، إلى جانب (ديل)DELL. وركزت جميع هذه الإطلاقات على دعم قطاعات التقنيات الناشئة والعميقة والابتكار والحوسبة السحابية، وتنمية المهارات الرقمية، وتحفيز الاستثمار في الشركات التقنية الناشئة (بما فيها شركات التقنية المالية)، للإسهام في تعزيز مكانة المملكة كمركز للتقنية والابتكار، وكبيئة جاذبة للشركات التقنية الرائدة عالميًا، وبصفتها أكبر اقتصاد رقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتناولت الجلسات دور الابتكارات والتقنيات الناشئة في الذكاء الاصطناعي، وكان من ضمن التقنيات الناشئة التي استعرضتها الجلسات التقنيات المالية. كما ناقش المؤتمر الذي جاء هذا العام تحت شعار "آفاق جديدة"، عدة موضوعات منها الاقتصاد الرقمي، والتقنيات المالية، والاتصالات والإنترنت والتقنيات التعليمية، والابتكار والذكاء الاصطناعي وغيرها. كما شهد العديد من المبادرات لاستقطاب العديد من شركات التقنية العالمية، ونقل التقنية الحديثة إلى المملكة، والاستثمار في شركات التقنية العالمية المتقدمة وتوطينها بالمملكة.

"مؤتمر ليب 24 شهد عدداً من الإطلاقات والاستثمارات بقيمة 764 مليون دولار لكبرى الشركات العالمية"

وشاركت بمؤتمر ليب 24، شركة سنقل فيو، الشركة الرائدة في مجال المصرفية المفتوحة في المملكة العربية السعودية، ووقّعت على هامش مؤتمر (ليب 24)، 14 شراكة ومذكرة تفاهم مع عدد من المؤسسات المالية والشركات الكبرى والهيئات الحكومية، وذلك في سعيها إلى تعزيز الخدمات المبتكرة في مجال المصرفية المفتوحة وحلول إدارة النقد. وشملت مذكرات التفاهم بهدف توسيع الخدمات المالية في المملكة، شركة علم، وشركة تحكم التقنية، و شركة المدفوعات الرقمية السعودية (STC Pay)، ومدد، وسلاسة، ونينجا، و Bench-matirx، و Nym card، و Payer-Max، و Qsalary، ووفّي، وسندباد. تك، وجنى المالية.

حيث هدفت مذكرات التفاهم الى توسيع إطار التعاون في عدة مجالات منها حلول إدارة النقد وخدمات الحلول المالية في مجال خدمات ال escrow، إضافة إلى خدمات المصرفية المفتوحة وغيرها من الحلول التقنية مثل خدمة نفاذ رواد التي تقدمها "علم"، والتي تمكن المشترك من التحقق من بيانات عملائه والتأكد من صحتها، بهدف تسهيل مهمة التأكد من بيانات عملاء المشترك وزيادة معدلات الثقة والدقة للبيانات المستخدمة.

وتؤكد هذه الشراكات الإمكانات الكبيرة لشركات التقنية المالية في دفع عجلة الابتكار في القطاع المالي وتقديم قيمة استثنائية لشركائنا وعملائنا.

وعلى هامش مؤتمر (ليب 24) كشفت شركة مُيسر المالية، المتخصصة في تقديم خدمات التقنية المالية، عن إغلاق أولى جولاتها الاستثمارية (Seed) بقيمة 78.75 مليون ريال سعودي (21 مليون دولار أمريكي) بقيادة جاهز وبمشاركة صندوق دراية فنتشرز. ويأتي هذا الاستثمار من قبل "جاهز" استكمالًا لسلسلة من الاستثمارات في الشركات الناشئة لاسيما في قطاعات الخدمات اللوجستية والتقنية المالية، ومن المنتظر أن يدعم الاستثمار مُيسّر في ابتكار حلول جديدة ونوعية تخدم الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية في معاملاتهم المالية الرقمية ورفع مستوى خدمات المدفوعات وحلول التقنية المالية".

وهذا يتماهى مع دعم وتوجيه البنك المركزي السعودي والجهات الداعمة للقطاع المالي في المملكة لتحقيق المستهدفات التي تدعم توجهات التطور المالي والإقتصادي لتحقيق الهدف بأن تكون البنية التحتية للتقنية المالية بالمملكة الأفضل في المنطقة".

وتحت عنوان "شركات التقنية المالية تعرض تطوراتها في «ليب 24»"، أشارت صحيفة "الشرق الأوسط"، إلى مشاركة شركات التقنية المالية في مؤتمر «ليب 24»، وقالت إنه جاء ليكون منصةً لاستعراض التطورات التكنولوجية التي حدثت في القطاعات. مؤكدة أن هذه المنصات تسعى لتحجز مكاناً لها بين شركات الاستثمار التقليدية، من خلال تقديم خدمات استثمارية أكثر

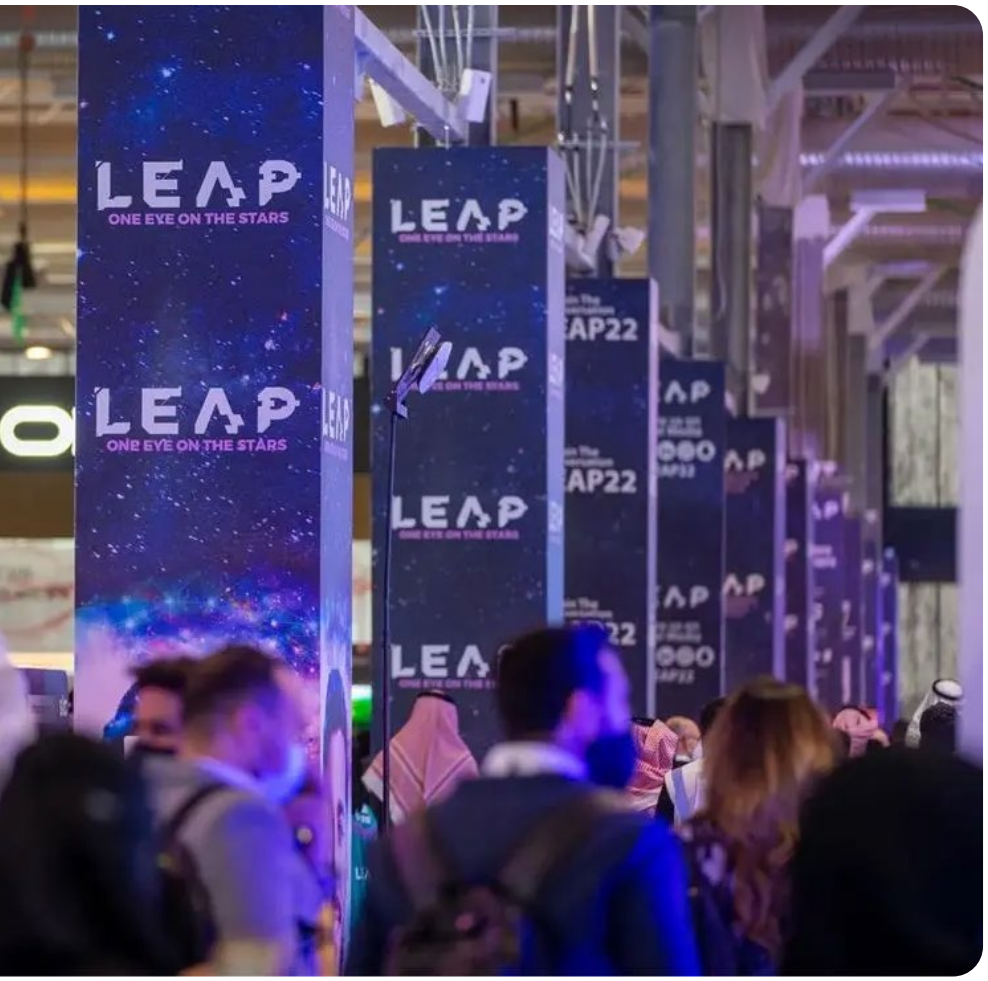

سهولةً في الاستخدام، والحصول على ثقة المتداولين. كما أجرت الصحيفة لقاءاً مع هديل البديري، المديرة العامة ورئيسة الوساطة في منصة «سهم» للاستثمار الرقمي، التي بدأت أعمالها بداية عام 2024.

وقالت البديري إن «سهم» حصلت على ترخيص من هيئة سوق المال، وأصبحت عضواً في السوق المالية السعودية (تداول). كما أنها أول منصة سعودية تجمع بين السوق المالية السعودية، والأميركية، في تطبيق واحد. وعن مدى إقبال المستثمرين على منصات التداول الحديثة، ذكرت البديري أنه منذ إطلاق المنصة قبل شهرين تسجل نحو 50 ألف مستفيد. وتساهم المنصة في ربط التداول في

" أبرز إعلانات المؤتمر استثمار شركة أمازون مبالغ ضخمة تصل إلى 5.3 مليار دولار لإنشاء منطقة سحابية فائقة السعة في المملكة"

السوقين السعودي والأمريكي، وتوفر للمستثمرين السعوديين مؤشرات بيانية وأسعار الأسهم وأخبار الشركات المدرجة، مما يساهم في دعم وتطوير الاقتصاد السعودي.

مشاركات تقنية مميّزة

وخلال أيام المؤتمر، قامت شركة مايكروسوفت، كشريك استراتيجي للنسخة الثالثة لمؤتمر ليب، باستعراض أحدث الابتكارات التقنية التي تبرز الدور الحيوي للذكاء الاصطناعي في دعم الأفراد والمؤسسات في جميع القطاعات في المملكة في سبيل تحقيق رؤية 2030. وكانت مشاركة الشركة هذا العام تحت شعار "توظيف الذكاء الاصطناعي لإعادة تشكيل المستقبل".

وقد ضم جناح مايكروسوفت أكثر من 30 شركة من شركائها الإقليميين والعالميين لتسليط الضوء على حلول الشركة للذكاء الاصطناعي، والدور المهم الذي تلعبه في تمكين المؤسسات والقطاعات على اختلاف أحجامها وأنواعها من تطوير حلول مبتكرة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتلبية احتياجات أعمالها وتحقيق تأثير إيجابي على المجتمع، ودعم جهود التنويع الاقتصادي، ودفع عجلة التحول الرقمي بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030.

كما شاركت شركة "علم" رائدة الحلول الرقمية، وواحدة من أبرز الشركات العاملة في مجال الرقمنة في المملكة في فعاليات في المؤتمر وكانت مشاركتها تحت شعار "حياة ذكية" لاستعراض حلولها الريادية في مجال الرقمنة، وتسليط الضوء على دور خدماتها ومنصاتها المبتكرة في دعم مسيرة التحول الرقمي.

وكشفت "علم" خلال المؤتمر عن حلولها الرقمية الشاملة المرتبطة برقمنة الثروة العقارية، وأرشفة الصكوك الورقية، ومسحها رقمياً وقولبة بياناتها، حيث بلغت أكثر من 200 مليون وثيقة مؤرشفة في معامل رقمنة الثروة العقارية.

أبرز مبادرات "ليب 24"

شهد المؤتمر إطلاق العديد من المبادرات التقنية، حيث أعلن البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات (NTDP) عن 5 مبادرات جديدة تهدف إلى تعزيز مكانة المملكة كوجهة استثمارية عالمية رائدة في مجال التقنية والابتكار، ودعم مختلف مراحل نمو الشركات التقنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخلق فرص عمل جديدة ودعم الاقتصاد الوطني.

والمبادرات الخمس هي: مبادرة AIM: لتحسين الوصول إلى البنية التحتية للبحث والتطوير للقطاع الخاص. ومبادرة Fuel: لدعم صناديق رأس المال الاستثماري التي تستثمر في الشركات الناشئة في مرحلة ما قبل

الاكتتاب الأولي. ومبادرة Fund-Swift: لتوفير التمويل للشركات المدعومة بالمشاريع في المراحل المبكرة. ومبادرة SourceTech: لتوفير الدعم التمويلي لشركات تعهيد التكنولوجيا للتوسع في المملكة. ومبادرة Transform+: لتقديم منح لتسهيل التحول إلى الحوسبة السحابية للشركات الناشئة.

وأعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية عن مبادرة "تطوّع بخبرتك"، التي تهدف إلى تعزيز ممارسات العمل التطوعي في المجتمع، من خلال استثمار خبرات وتجارب المشاركين من أصحاب المعالي والسعادة والخبراء من قيادات القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية، ونقلها إلى مؤسسات المجتمع وأفراده في مختلف المجالات.

وأطلقت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، مبادرة التحوّل الصحي الرقمي بالتعاون مع شركة أثير لتقنية نظم المعلومات؛ وذلك من خلال توقيع اتفاقية تفاهم بين الطرفين لمواكبة توجهات القطاع الصحي في تطوير بنية تحتية إلكترونية، وتعزيز قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصحي؛ لمواكبة أحدث التطورات والابتكارات في مجال الرعاية الصحية الرقمية.

وكشفت جامعة الأمير سلطان عن أول مبادرة من نوعها للذكاء الاصطناعي بالمنطقة، تغطي جميع التخصصات بالجامعة، وتستهدف ثلاثة مسارات هي: التعليم والبحث والتطوير والابتكار. وقد أطلقت المبادرة بالشراكة مع شركة Intel-matix للذكاء الاصطناعي، وهي شركة رائدة في التقنيات العميقة والذكاء الاصطناعي والمنتجات المرتبطة بالتقنيات العميقة، وتمتلك Intelmatix حاليًا، حضورًا عالميًا من خلال عملياتها في بوسطن ولندن والرياض.

مذكرات تفاهم واتفاقات استثمارية

شهد مؤتمر ليب 24 عدداً من الإطلاقات والاستثمارات بقيمة 764 مليون دولار لكبرى الشركات العالمية، في خطوة تهدف لتعزيز مكانة المملكة المتقدمة عالمياً، بوصفها مركزا إقليميا للتقنية والابتكار، وتوسيعاً لنمو الاقتصاد الرقمي، وقد شهد المؤتمر إطلاق العديد من الاتفاقات الاستثمارية ومذكرات التفاهم ومن أبرز الاتفاقات والمذكرات التي وقعتها الجهات الحكومية السعودية مع كبرى الشركات العالمية، اتفاقية «مايكروسوفت» و«علي بابا كلاود»، إلى جانب إطلاق النسخة المطورة لمنصة «لوجستي 2» لتوفير أكثر من 140 خدمة لوجستية.

كذلك أعلنت شركة أنظمة الاتصالات والإلكترونيات المتقدمة (ACES)، الشركة التقنية الوطنية العالمية، عن توسيع أعمالها وتطوير البنية التحتية للعديد من المشاريع، أيضا تم إطلاق مشروع لتطوير نظام إدارة البرامج GSM الخاصة والأبراج الذكية، وذلك باستثمار 618 مليون دولار.

كما أعلن صندوق التنمية الوطني بالتعاون مع بنك التنمية الاجتماعية؛ عن إطلاق صندوقين

للاستثمار الجريء في قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية، بقيمة إجمالية تبلغ 450 مليون ريال (120 مليون دولار) بين كل من بنك التنمية الاجتماعية وشركتي ميراك المالية وتأثير المالية.

أيضاً أعلنت شركة أرامكو ديجيتال إنشاء أول مركز لتطوير شبكة ORAN في السعودية بالتعاون مع إنتل لتعزيز الابتكار والتقدم التقني، كذلك أعلنت أرامكو ديجيتال عن تعاونها مع شركة LTIMindtree لإنشاء مركز لخدمات تقنية المعلومات في السعودية باستثمار 46 مليون دولار، بالإضافة إلى إعلان أرامكو ديجيتال عزمها التعاون مع شركة Groq في شراكة لإنشاء أكبر مركز حوسبة للذكاء الاصطناعي في العالم. كذلك أعلنت Cybera-ni تعاونها مع شركة Thales لرفع مستوى أمن الأنظمة الصناعية في المنطقة وتعزيز الأمن السيبراني.

كذلك شهد المؤتمر إعلان شركة نوكيا إنشاء مركز لوجستي إقليمي مقره مدينة الملك عبدالله الاقتصادية (KAEC)، أيضا أعلنت عن توسعة لمركز صيانتها في الرياض، وإضافة حلول تقنية الجيل الخامس. فيما أعلنت شركة هونر (HONOR) عن توسيع نطاق أعمالها على المستوى الإقليمي، من خلال تدشين عدة مبادرات باستثمار 100 مليون دولار.

كما أكدت شركة "آلات" عزمها ضخ استثمارات تقنية بمبلغ 100 مليار دولار على تنمية الصناعات التقنية الذكية بالمملكة، كذلك أطلقت شركة أرامكو السعودية خلال الجلسة الافتتاحية، أول نموذج ذكاء اصطناعي توليدي في العالم بالقطاع الصناعي. ويستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي تقنيات تعلم الآلة والشبكات العصبية العميقة لمحاكاة قدرة الإنسان في إنشاء بيانات جديدة ومحتوى أصيل ومبتكر.

وشهد المؤتمر أيضاً، إطلاق شركة «إنفستكورب» صندوقاً جديداً مخصصاً لدعم الشركات في مراحل نموها باستثمار 500 مليون دولار، علاوة على إعلان شركة «بلوغ آند بلاي» إطلاق أول صندوق لها في المنطقة للاستثمار في الشركات التقنية الناشئة في السعودية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقيمة 50 مليون دولار.

ووقّعت جمعية حوكمة الذكاء الاصطناعي، مذكرتي تفاهم مع أمانة المنطقة الشرقية وأمانة الأحساء واتفاقية تفاهم مع أكاديمية الحوكمة للتدريب، بهدف تعزيز التعاون في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي وتنفيذ المؤتمرات والندوات العلمية والبحثية وإقامة ورش العمل والبرامج التدريبية في مجال الذكاء الاصطناعي وحوكمته.

كما وقع الديوان العام للمحاسبة والمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية اتفاقية مستوى الخدمة بين الديوان والمركز للتكامل بين منصتي "اعتماد" و"شامل" للمراجعة الإلكترونية التي تم تدشين نسختها الجديدة خلال فعاليات المؤتمر.

ووقعت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية "كاكست"، 5 شراكات استراتيجية لإنشاء مراكز بحثية لأجل تطوير تقنيات الاتصالات المُستقبلية والشبكات المفتوحة، وتقديم خدمات الربط بين الجهات الأكاديمية، وشملت هذه الاتفاقيات والشراكات: شراكة في مجال الاتصالات المُستقبلية مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وشركة كابجميني لإنشاء وتشغيل مُختبر وطني في تقنيات اتصالات الجيلين الخامس والسادس والشبكات المفتوحة (Open RAN). وشراكة مع أرامكو السعودية، كتحالف وطني لإنشاء المختبر السعودي المتسارع للابتكار (SAIL). وشراكة استراتيجية مع شركة نوكيا، لتطوير البنية التحتية الشبكية وتقديم خدمات الربط

" شركة أرامكو السعودية تطلق أول نموذج ذكاء اصطناعي توليدي في العالم بالقطاع الصناعي"

بين الجهات الأكاديمية، ولدعم الشبكة السعودية للبحث والابتكار "معين" في مجال حلول البنية التحتية الشبكية المُتطورة. وشراكة استراتيجية مع جامعة بيشة للتعاون في مجال الشبكات البحثية، والاستفادة من الشبكة السعودية للبحث والابتكار "معين". وشراكة استراتيجية مع شركة الاتصالات المُتكاملة المحدودة (سلام).

مشاركة المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية NCGR

شارك المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية بجناح في المؤتمر الدولي ليب 24 المقام بالرياض، وقد عرض المركز تجربته الرقمية المميزة في تمكين إدارة الموارد الحكومية بكفاءة وفعالية، وحظي جناح المركز بزيارات من أصحاب المعالي والسعادة الذين اطلعوا على الحلول والمنتجات الرقمية وأبرزها المساعد الذكي، وتطبيق التواصل الآمن (بيرق) وكذلك توفير تجربة حية لمعمل تجربة المستخدم.

وضمن الفعاليات دشّن المركز منتج مشروعات في منصة اعتماد بالشراكة مع هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، ووقّع المركز مع الديوان العام للمحاسبة اتفاقية مستوى الخدمة؛ بهدف الربط بين منصتي "اعتماد" و "شامل"، كما حصل المركز على شهادة اعتماد خدمة الدفع الإلكتروني كمورد تقني مشترك من هيئة الحكومة الرقمية.

الجولات الاستثمارية لشركات التقنية الناشئة

كما حصل عدد من الشركات الناشئة والصناديق التي تعمل في مجال التقنية على جولات استثمارية لدعم التقنيات وريادة الأعمال المستقبلية، إضافة إلى 7 إعلانات لإطلاق صناديق استثمارية وجولات تمويلية لشركات ناشئة تقنية بقيمة تجاوزت 888 مليون دولار، حيث أعلنت شركة "أوسيس" إطلاق "الصندوق الثاني" بإجمالي قدره 100 مليون دولار لتمكين مؤسسي الشركات في مراحل نموهم الأولية في الشرق الأوسط، فيما أعلنت شركة "بلوق أند بلاي" إطلاقها أول صندوق لها في المنطقة للاستثمار في الشركات التقنية الناشئة في السعودية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقيمة 50 مليون دولار.

كذلك أعلنت شركة «بركز» الدولية لتكنولوجيا المعلومات عن جولة استثمارية مرحلتها «Series A»، وحصولها على تمويل بمقدار 8 ملايين دولار، أيضاً أعلنت «فانز» عن جولة استثمارية المرحلة

معالي وزير الاقتصاد خلال زيارته جناح المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية في مؤتمر ليب 24

«Pre-series A» بحصولها على تمويل بـ 1.5 مليون دولار.

وكشفت شركة «ميسر» عن جولة استثمارية المرحلة «Seed»، بمبلغ 21 مليون دولار، في حين أعلنت «لاوازم» جولة استثمارية المرحلة «Pre-series A» وحصولها على تمويل بمقدار 8 ملايين دولار لتوسيع عملياتها محلياً وإقليمياً.

فيما أعلنت شركة «بيلداو» عن جولة استثمارية المرحلة «Seed» بمبلغ 9.4 مليون دولار، بالإضافة إلى منصة «ريموت باز» التي كشفت هي الأخرى عن جولة للمرحلة «Series A» وحصولها على تمويل بنحو 5.5 مليون دولار، وحول إطلاقات الصناديق الاستثمارية، أفصحت «Oasis Capital» أو (أسيس كابيتول) عن إطلاق صندوقها الثاني بإجمالي قدره 100 مليون دولار، لتمكين مؤسسي الشركات في مراحل نموهم الأولية في الشرق الأوسط.

فعاليات معرض السعودية الرقمية

شهد معرض "السعودية الرقمية" الذي تنظمه هيئة الحكومة الرقمية، ضمن أعمال مؤتمر ليب 24، مشاركة جهات حكومية وشركات من القطاع الخاص، ومنظمات دولية، وبحضور عدد من أصحاب السمو والمعالي والوزراء والرؤساء التنفيذيين لكبار الشركات التقنية وصُنّاع القرار، حيث شهد المعرض مشاركة أكثر من 38 جهة حكومية وأكثر من 20 شركة وطنية ونحو 7 جهات دولية، وإطلاق أكثر من 23 منتجاً وخدمة رقمية، بالإضافة إلى توقيع أكثر من 45 اتفاقية وعقد 30 جلسة حوارية وورش عمل لعدد من أصحاب المعالي والرؤساء التنفيذيين.

وأصدرت هيئة الحكومة الرقمية خلال المؤتمر، تقرير جاهزية تبني التقنيات الناشئة لعام 2024م، والذي أظهر تقدم الجهات الحكومية في المؤشر بنسبة (10%) عن العام الماضي، إذ سجل المؤشر نسبة (70.70%) للعام 2024م مقارنة بنسبة (60.35%)للعام 2023م، في حين اشتملت الدورة الحالية على 35 جهة حكومية، مقارنة بـ 13 جهة في الدورة الماضية.

ويبيّن المؤشر مدى التقدّم في معظم قدرات تبنّي التقنيات الناشئة وجاهزيتها، إذ سجّلت في قدرة (البحث) نسبة (72.04%)، وبلغت فيها مستوى "متمكن"، فيما وصلت النسبة التي سجّلتها من حيث قدرة (التواصل) إلى (71.88%) في مستوى "متمكن"، بينما بلغت قدرة (الإثبات) مستوى "متمكن"، إذ سجّلت نسبة (70.84%)، أمّا من حيث قدرة (التكامل)، فسجّلت نسبة (67.93%) بمستوى "متطور". وكانت أبرز التقنيات الناشئة استخدامًا الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والروبوتات والطائرات بدون طيار، إلى جانب الواقع الافتراضي والمعزّز، والميتافيرس وسلسلة الكتل.

في حـوار صحفـي مـع "متمّـم" معالـي محافظ الهيئة العامة للصناعات العسـكرية المهنـدس أحمـد بـن عبدالعزيـز العوهلي:

عازمون على تحقيــق مسيرة التوطيـــــن الطموحـــة لقطـــاع الصناعات العسكريــة

الـهـيـئـة الـعـامـة للصناعات العسكرية
General Authority for Military Industries

أكّـد معالي محافـظ الهيئة العامـة للصناعات العسـكرية المهندس أحمـد بـن عبدالعزيـز العوهلـي أن الهيئـة تعمـل بعزيمـة ورؤيـة تطويريـة وسـعي دؤوب نحـو تحقيـق اسـتراتيجيتها المؤسسـية وأولوياتهـا الوطنيـة المتمثلـة في رفـع الجاهزية العسـكرية وتعزيز الاسـتقلالية الاسـتراتيجية والتشـغيل المشـترك بين كافة الجهات الأمنيـة والعسـكرية، بما فـي ذلك تطويـر قطاع صناعات عسـكرية محليـة مسـتدام، ورفع الشـفافية وكفاءة الإنفاق، مـن أجل تحقيق الهـدف الأسـمى بشـأن توطيـن 50% مـن الإنفـاق الحكومي على المعـدات والخدمـات العسـكرية بحلول العـام 2030م.

معالـي محافـظ الهيئـة العامة للصناعات العسـكرية المهندس أحمـد بـن عبدالعزيـز العوهلي.. مـع طمـوح المملكـة لتحقيـق 50% مـن إنفاقهـا الدفاعـي محليـاً بحلـول عـام 2030م، نـود منكـم أن تطلعنـا علـى اسـتراتيجية الهيئـة، ومـا مـدى تقدمهـا؟

وأضـاف معاليـه قائـلاً: "عازمون على تحقيـق مسـيرة التوطيـن الطموحـة فـي قطـاع الصناعـات العسـكرية، وماضـون في دعـم وتنظيـم وتطوير القطـاع الخـاص بمجـالات الصناعـات الدفاعيـة، والقيمـة المضافـة فـي المشـتريات العسـكرية، وتنميـة رأس المـال البشـري، والتواصـل البنـاء والتنسـيق مـع أصحـاب المصلحـة، فضـلاً عـن رعايـة التميُّـز المؤسسـي فـي القطـاع؛ الأمـر الـذي كان لـه بالـغ الأثر فـي تعزيز تموضـع المملكة كشـريك اسـتراتيجي فـي المشـهد الدفاعـي العالمـي – ولله الحمـد".

جـاء ذلـك خـلال حـوار أجـراه معالـي محافـظ الهيئـة العامـة للصناعـات العسكرية مع مجلّة "متمّم" إثر الجهود التـي تبذلها الهيئة لتنفيذ اسـتراتيجيتها المؤسسـية وخططهـا التطويريـة والتنمويـة، من خـلال منظومة تكاملية أداءً وعمـلاً وممارسـة للتنفيـذ الأمثـل للنمـوذج التشـغيلي للهيئـة، بمـا يتماشـى مع رؤية السعودية الطموحة للقطـاع خـلال الأعـوام الـ 6 المقبلـة حتـى عـام 2030م.

اسـتطاعت الهيئة منذ تأسيسـها في عـام 2017م، أن تقطـع شـوطاً كبيراً في تحقيق مُسـتهدفات استراتيجيتها المؤسسـية التـي أحدثـت نقلـة نوعيـة لنـواة تصنيع عسـكري وطنية بمكاسـب اسـتراتيجية مهمـة بدعـم لا محـدود مـن لـدن مـولاي خـادم الحرميـن الشـريفين الملـك سـلمان بـن عبدالعزيـز آل سـعود، وصاحـب السـمو الملكـي الأميـر محمـد بـن سـلمان بـن عبدالعزيز آل سـعود ولي العهـد رئيـس مجلـس الـوزراء رئيـس مجلـس إدارة الهيئة العامة للصناعات العسـكرية - حفظهمـا اللـه - بهـدف

الوصول بالمملكة إلى الريادة في هذا القطاع؛ ليصبح رافداً رئيسياً للاقتصاد الوطني، ومساهماً أساسياً في توفير فرص العمل للشباب السعودي، ودفع عجلة التنمية عبر تعزيز العائدات غير النفطية.

وتماشياً مع رؤية القيادة الرشيدة -حفظها الله- مضت الهيئة بعزيمة ورؤية تطويرية وسعي دؤوب نحو تحقيق استراتيجيتها المؤسسية وأولوياتها الوطنية المتمثلة في رفع الجاهزية العسكرية وتعزيز الاستقلالية الاستراتيجية والتشغيل المشترك بين كافة الجهات الأمنية والعسكرية، بما في ذلك تطوير قطاع صناعات عسكرية محلية مستدام، ورفع الشفافية وكفاءة الإنفاق من أجل تحقيق الهدف الأسمى للهيئة بشأن توطين 50% من الإنفاق الحكومي على المعدات والخدمات العسكرية بحلول العام 2030م.

وسعت الهيئة إلى تنظيم قطاع الصناعات العسكرية من خلال التقييم الشامل للقطاع وإصدار التراخيص لمزاولة أنشطة الصناعات العسكرية، ووضع المواصفات القياسية الخاصة بها، فضلاً عن وضع آليات مراقبتها وتوحيد عمليات المشتريات العسكرية، للمساهمة في رفع كفاءة الإنفاق، وتحديد أولويات الشراء وربطها بالاستراتيجيات الوطنية، وذلك من

خـلال إنشـاء الاتفاقيـات الإطاريـة للمـواد والمعـدات الشـائع والمتكـرر اسـتخدامها، ومـن خـلال مراجعـة الطلبـات وتنفيـذ الحكومـة للتعامـل معهـا.

كمـا واصلـت الهيئـة تحقيـق اسـتراتيجيتها مـن خلال دعـم وتطوير القطـاع الخـاص بمجـالات الصناعـات الدفاعيـة، والقيمـة المضافـة فـي المشـتريات العسـكرية، وتنميـة رأس المـال البشـري بالقطـاع، والتواصـل والتنسـيق مـع أصحـاب المصلحـة، فضـلاً عـن رعايـة التميـز المؤسسـي بالقطـاع؛ الأمر الـذي كان له بالغ الأثر فـي تعزيز تموضـع المملكة كشـريك اسـتراتيجي فـي المشـهد الدفاعـي العالمـي.

وتسـتمر جهـود الهيئـة فـي تنفيـذ اسـتراتيجيتها وخططهـا التطويريـة والتنمويـة، مـن خـلال منظومـة تكاملية أداءً وعملاً وممارسـة للتنفيذ الأمثل للاسـتراتيجية المؤسسـية من حيـث مراجعـة النمـوذج التشـغيلي للهيئـة والتحديـث والتطويـر المتواصـل، ودعم قيـادات الهيئة في التنفيـذ الفعـال، والملكيـة الواضحـة لـكل عنصـر مـن عناصـر الاسـتراتيجية المؤسسـية مـن نواحـي الأهـداف ومؤشرات الأداء الرئيسية والمبادرات والمشـاريع، بالإضافـة إلـى إدارة التحـول والتغييـر الفعّال لدعـم تنفيذ الاسـتراتيجية المؤسسـية والنمـوذج التشـغيلي المحدث، بما يتماشـى مع رؤيـة السـعودية الطموحـة للقطـاع خـلال الأعوام الـ 6 المقبلة حتى عام 2030م.

تابعنـا النجـاح الكبيـر لمعـرض الدفـاع العالمـي علـى مختلـف الصعـد الدفاعيـة والاقتصاديـة والتكنولوجيـة.. فكيـف تخططـون لتعزيـز التعـاون والشـراكات مـع الشـركات العالميـة مـن خـلال المعـرض؟

لقـد حقّـق معـرض الدفـاع العالمـي - وللـه الحمد - مكاسـب اسـتراتيجية كبيـرة ومتنوعـة، بدعـم مـن القيـادة الرشـيدة - حفظهـا اللـه - نحـو تعزيـز مسـيرة توطيـن الصناعات العسـكرية بالمملكـة، حيث شـهد مشـاركة 773 جهـة عارضـة و441 وفـداً رسـمياً من 116 دولـة مع حضور 76 دولة و106 آلاف زيـارة، حيـث نظمـت الهيئـة المعـرض علـى مسـاحة 100 ألف متر مربـع كمسـاحة عـرض وحقـق عقود شـراء بقيمـة 26 مليـار ريال.

ولعـب معـرض الدفـاع العالمـي 2024 دوراً مهمـاً فـي الإسـهام في

تعزيز قدرات الدفاع السعودية، من خلال ما شهده من اتفاقيات شراكة استراتيجية بين الشركات السعودية ونظيرتها العالمية في مجالات عديدة بالقطاع.

وفي الوقت الذي نسابق فيه الزمن نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 لقطاع صناعات دفاع مستدامة، حرصنا على أن نجعل معرض الدفاع العالمي فرصة لتبادل الخبرات، وبناء الشراكات الاستراتيجية مع عمالقة صناعة الدفاع في العالم، وإظهار قدرات الشركات السعودية في قطاع الدفاع وعرض منتجاتها وخدماتها وخبراتها للعملاء والشركاء المحتملين؛ بما يعزّز من طموحات المملكة في هذا القطاع الحيوي، ويلبي احتياجاته المتنامية، كما يؤسس لتعاون مستقبلي مُثمر بين الشركات المحلية والدولية

وقد حققت العوائد والصفقات والشراكات التي شهدها معرض الدفاع العالمي 2024، العديد من الفوائد الاقتصادية لقطاع صناعة الدفاع والأمن مثل خلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار المحلي، ومساهمة القطاع في التنويع الاقتصادي بشأن تعزيز قدرات التصنيع العسكري الوطنية، وتعزيز مكانة المملكة كدولة رائدة في المجال الاستثماري في قطاع الصناعات العسكرية والدفاع والأمن.

معاليكم.. كيف تخططون لتعزيز سبل الاستثمار في قطاع الصناعات العسكرية؟

وما الفرص المتاحة بالقطاع؟

نجحت الهيئة العامة للصناعات العسكرية خلال الأعوام الماضية، في ترسيخ مكانتها كشريك موثوق للشركات والمستثمرين ومجتمع الأعمال في قطاع الصناعات الدفاعية في المملكة والعالم، من خلال زيادة الجاذبية الاستثمارية ذات الأولوية بالنسبة للقطاع، وخلق بيئة استثمارية مُحفزة للمستثمرين المحليين والدوليين وتمكينهم من الوصول إلى فرص القطاع الاستثمارية بكل يسر وسهولة عبر استراتيجية واعدة للاستثمار تُسهل من بيئة الأعمال وعوائد المستثمرين، حيث تتضمن: الاستثمار في البحث والتطوير، الشراكات الدولية، تنمية الكفاءات المحلية، الاستدامة والتنافسية وتوجيه الاستثمارات؛ بما يُكرس هوية المملكة كمُحفز للشركات والمؤسسات.

وكانت الهيئة قد طوّرت من خلال برنامج تطوير وتوطين سلاسل

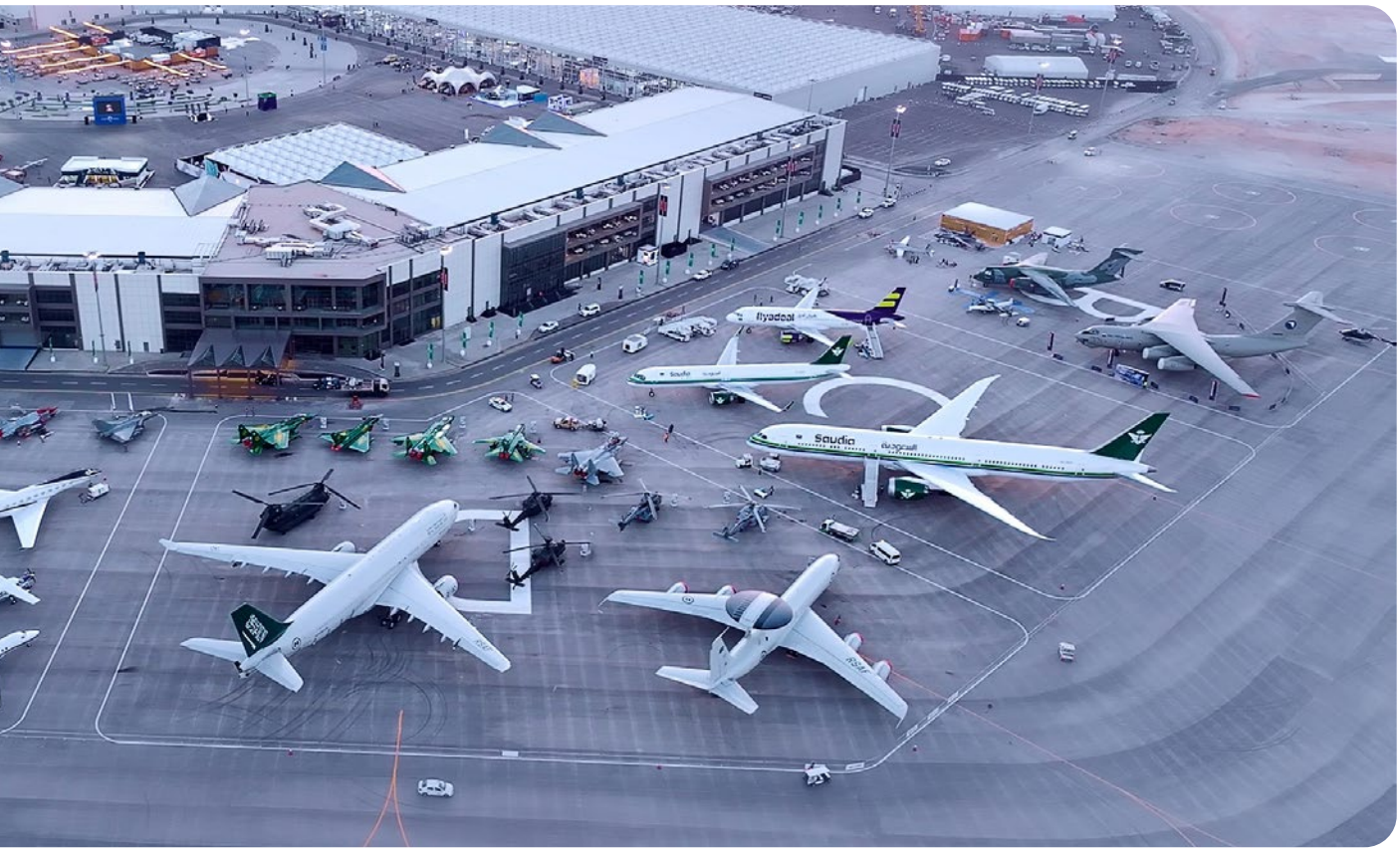

الإمداد بقطاع الصناعات العسكرية والدفاعية، 30 بطاقة للفرص الاستثمارية بالصناعات الدفاعية ذات أولوية في المملكة، وتم طرح 10 فرص استثمارية منها في أكتوبر الماضي 2023م، من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة، وعبر منصة «استثمر في السعودية» التابعة لوزارة الاستثمار، ومن الأمثلة على تلك الفرص: «البطاريات، والأسلاك والكابلات الكهربائية والألياف البصرية، ومكونات نقل الحركة الميكانيكية، ومراوح الطائرات، والأنابيب والأهواز، والمكابح والمحاور والعجلات ومكونات الجنزير، والدوائر الإلكترونية ومكوناتها، والمضخات، والمحركات الكهربائية، والصمامات»، وذلك بشكل تكاملي مع شركائها من القطاعين العام والخاص؛ كي تصبح المملكة قوة صناعية رائدة تساهم في تأمين سلاسل الإمداد العالمية، وتصدير المنتجات الدفاعية إلى العالم.

كما قدّمت الهيئة، حزماً من الحوافز لتسهيل الوصول إلى الفرص الاستثمارية التي تتاح بلا قيود أو حاجة إلى شريك محلي وبملكية 100%، وحرصت على أتمتة جميع الخدمات المكملة للتراخيص من حيث الحوكمة ورفع الكفاءة التشغيلية لتحسين تجربة المستثمر، في الوقت الذي يقدر خلاله حجم الاستثمار بمشروع سلاسل الإمداد بنحو 270 مليار دولار، حيث يعتبر جزءاً مُكملاً لاستراتيجية قطاع الصناعات العسكرية في المملكة، للمساهمة في تعزيز وبناء سلاسل الإمداد الحرجة، والرفع من مستوى التوطين والمشاركة في دعم الاقتصاد الوطني، استناداً إلى ما تتمتع به المملكة من اقتصاد متين ضمن اقتصاديات مجموعة العشرين، وتواصل عالمي عبر خارطة طريق سلاسل الإمداد الدولية، وموقع جغرافي واستراتيجي يصل ما بين 3 قارات، وأسس اقتصادية وديموغرافية تدعم نمو قطاعات الاقتصاد الرئيسية.

بناءً على التقرير السنوي الأخير الذي أصدرته الهيئة العامة للصناعات العسكرية، فقد أشارت إلى ارتفاع نسبة التوطين إلى 13.65% بنهاية العام 2022م، ما يجعلها أكبر نسبة توطين في تاريخ القطاع في المملكة، فما هي إسهامات الهيئة في تنمية القطاع وتوطينه ودعم نمو الناتج المحلي؟

في سعيها الدائم لتحقيق مستويات مُتقدمة من التوطين والتنافسية بقطاع الصناعات العسكرية الوطنية،

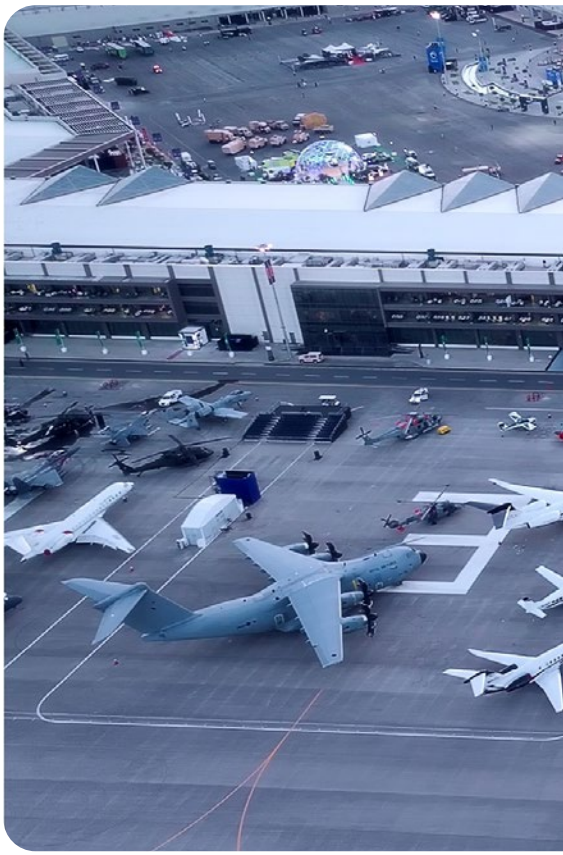

واكبت الهيئة مقومات المملكة كإحدى أكبر 20 دولة في العالم على مستوى السرعة في إنجاز خطط الانفتاح الاقتصادي أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكذلك كونها إحدى أكبر الدول المؤثرة في أسواق قطاع الصناعات الدفاعية عالمياً، لذلك حدّدت الهيئة أهدافها على نحو دقيق لتوطين القطاع والوصول به إلى الاستدامة التي تضع المملكة في صلب الصناعات العسكرية عالمياً، وتعزّز موقعها كوجهة عالمية لمستقبل تكنولوجيا الدفاع.

ونجحت الهيئة في تأسيس بنية قويّة ومتطورة للصناعات العسكريّة في المملكة تتمثّل في العديد من الشركات الوطنيّة الخاصّة والعامّة وتستهدف توفير ما يقارب 175 مليار ريال، فضلاً عن تحويل صناعة الدفاع إلى مُحرك رئيسي لدعم المنتج المحلي وزيادة الصادرات واستقطاب الاستثمارات بقدرات تنافسية حازت ثقة عالمية تجاه صعود قوة صناعية سعودية رائدة تساهم في تأمين سلاسل الإمداد العالمية وتصدير المنتجات التقنية.

ومع توفير الهيئة للفرص الاستثمارية الجاذبة، ارتفعت نسبة التوطين من 4% عام 2018م إلى 7% عام 2020، وصولاً إلى تحقيق إنجاز آخر بنسبة توطين بلغت 13.65% عام 2022م، كما نستهدف توطين 24% من الصناعات العسكرية بحلول العام 2025م، وصولاً إلى نسبة توطين لا تقل عن 50% بحلول العام 2030م -بإذن الله-، وهو ما سيُمكّن قطاع التصنيع العسكري من الإسهام المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2030م.

كما ارتفع عدد التراخيص الصادرة

للمنشآت للعمل بقطاع الصناعات العسكرية من 5 تراخيص عام 2019م، إلى 154 ترخيصاً عام 2021م، وصولاً إلى 265 ترخيصاً عام 2023م، حيث تنوعت بين تراخيص التصنيع العسكري، وتراخيص الخدمات العسكرية، وتراخيص التوريد.

وطوّرت الهيئة بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة والمصنعين المحليين والدوليين برنامج المشاركة الصناعية، بهدف توطين قطاع الدفاع في المملكة، من خلال توفير حوافز مميزة للشركات، وإتاحة نقل التكنولوجيا والمعلومات وفرص تحسين وتطوير الكوادر السعودية في القطاع، وتوطين الأعمال من خلال الشركات، وتحفيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الصادرات، وبناء قدرات صناعية جديدة، ونقل التقنية، وتنفيذ برامج أبحاث وتقنية، وتدريب الكوادر الوطنية، وبناء شركات عالمية واتفاقيات مشاركة صناعية.

لا شك أن الابتكار هو أساس الصناعة والرهان الأول على التقدُّم، فما هي أبرز إنجازات الهيئة لتنمية وتطوير البحث والابتكار؟

سعت الهيئة لتأصيل مفهوم الابتكار في قطاع الصناعات العسكرية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والاستثمار في مجال البحث والتطوير والابتكار، بهدف تعزيز التصنيع العسكري المحلي وتوطين الصناعات العسكرية لتكون مصدر إثراء للاقتصاد الوطني وسبباً لازدهاره المستدام.

وفي سبيل ذلك، وضعت الهيئة تطوير رأس المال البشري على رأس أولوياتها، حيث يُعد الاستثمار في تنمية الكوادر البشرية المتخصصة في قطاع الصناعات العسكرية من الأولويات الاستراتيجية للقطاع، فخصصت الهيئة منحاً تعليمية وتدريبية تسهمُ في استقطاب وابتعاث عدد من مرشحي منشآت القطاع، وعملت على تنظيم وتمكين ومراقبة أداء رأس المال البشري في القطاع، إضافةً إلى تطوير وتحسين الكفاءات وبناء الخبرات المناسبة للمساهمة في تحقيق أهداف التوطين.

وسعياً نحو تنمية وتطوير البحث والابتكار، أطلقت الهيئة برنامج الإيفاد والابتعاث للكوادر السعودية الشابة والموهوبة من خريجي التعليم العام والجامعي وموظفي المنشآت العاملة في قطاع الصناعات العسكرية، كما أسست "الأكاديمية الوطنية للصناعات

العسكرية" للمساهمة في تحقيق مستهدفات التوطين وسلاسل الإمداد ومخرجات استراتيجية القوى البشرية، حيث تتطلّع الهيئة لأن تكون الأكاديمية أحد أفضل 25 مركزاً عالمياً للتميّز التقني في الصناعة العسكرية بحلول عام 2030، وجميعها من منجزات استراتيجية القوى البشرية بقطاع الصناعات العسكرية.

كما أطلقت الهيئة قبل أعوام جائزة الابتكار في الصناعات العسكرية لتحفيز وتشجيع المبتكرين والمخترعين على تقديم حلول ابتكارية وتطوير الصناعات العسكرية، فضلا عن الآثار المعرفية للجائزة والمعنية بنشر الوعي بأهمية الابتكار في قطاع الصناعات العسكرية، وكذلك الآثار الاقتصادية من خلال خفض تكاليف معالجة بعض المعاضل الفنية بأفكار وحلول مبتكرة، كما لها آثار على الخدمات والبنية التحتية من شأنها تحسين مستوى الخدمات المقدمة، ورفع قدرات البنية التحتية من خلال أفكار وحلول مبتكرة. ومن ثم أعلنت الهيئة عن المرشّحين والفائزين في هذه الجائزة خلال فعاليات معرض الدفاع العالمي 2024م في نسخته الثانية، حيث تستكمل الهيئة العامة للتطوير الدفاعي مسيرة نجاح هذه الجائزة الواعدة خلال الأعوام القادمة.

وواصلت الهيئة تعزيز مخرجات استراتيجيتها لتنمية وتطوير البحث والابتكار، من خلال إطلاق عدّة مبادرات وطنية لرفع نسبة توطين الإنفاق العسكري، وتحفيز الجهات المستفيدة والشركات العاملة في قطاع الصناعات العسكرية على تعزيز التصنيع المحلي، وتكاملية علاقة الهيئة بشركائها، فضلاً عن رصد معدل التوطين المرتبط بعقود التصنيع العسكري، وتعزيز مكانة القطاع محلياً وعالمياً؛ من خلال التواجد الوطني وإبراز الإنجازات.

في عام 2022م، أطلقت الهيئة العامة للصناعات العسكرية استراتيجية القوى البشرية في قطاع الصناعات العسكرية.. نود من معاليكم أن تطلعنا على أبرز منجزات الهيئة في هذه الاستراتيجية؟

إيماناً من الهيئة بأهمية القوى البشرية كأحد العناصر المهمة في دعم مسيرة التوطين وتحقيق مستهدفات رؤية 2030م، جاء إطلاق استراتيجية القوى البشرية في قطاع الصناعات العسكرية بالمملكة في عام 2022م، لتتماشى مع حضور الهيئة كإحدى أكبر الجهات الإقليمية والعالمية في مجالات الاستثمارات الدفاعية، وهو ما تطلب منا مواصلة الاستثمار في تعزيز طاقات شبابنا بالجودة والتأهيل والإتقان وتنظيم وتمكين ومراقبة أداء رأس المال البشري في القطاع، إضافةً إلى تطوير وتحسين الكفاءات وبناء الخبرات المناسبة من خلال استراتيجية القوى البشرية التي تتكون من أكثر من 63 مبادرة تنموية وتأهيلية أوجدت نظاماً مُحفزاً لتنمية الكوادر البشرية مبنياً على استراتيجية توطين الصناعات العسكرية، مما يعكس روح الإبداع، ويعزّز قدرتنا التنافسية على الساحة العالمية.

وبنيت استراتيجية القوى البشرية بالقطاع على استراتيجية توطين الصناعات والأبحاث في الصناعات العسكرية والدفاعية لضمان جاهزية واستدامة القوى البشرية المؤهلة التي تسهم في رفع معدلات التوطين، حيث انبثق عن هذه الاستراتيجية الواعدة العديد من المبادرات النوعية، لا سيما ما تم ذكره من برنامج الإيفاد والابتعاث وتأسيس الأكاديمية الوطنية للصناعات العسكرية وإطلاق جائزة الابتكار في الصناعات العسكرية.

وساهمت مبادرات الهيئة للقوى البشرية في تعزيز برنامج التعليم والتدريب والتطوير، وتعزيز الدرجات العلمية القائمة في المملكة والتدريب على رأس العمل، والتركيز على المهارات المتخصصة في الصناعات العسكرية والدفاعية، كما تم إطلاق برنامج الدورات المتخصصة في مجال الصناعات العسكرية لتطوير قدرات القوى البشرية في القطاع، حيث تم تدريب أكثر من 500 متدرب خلال العام 2023م.

إضافة إلى التوجيه والإرشاد للمواطنين والمواطنات للتخصصات المستهدفة في مجال العلوم، والهندسة، والتقنية والرياضيات، والمهن التقنية والفنية، وزيادة الوعيّ بقطاع الصناعات العسكرية والدفاعية، بالإضافة إلى مساهمة هذه الاستراتيجية الطموحة في خلق بيئة محفزة عن طريق توجيه مسارات الدعم الحكومي ووضع معايير لتنمية المهارات، وتوطين التقنية، والاحتفاظ بالموظفين، وتوطين المهّن الحرجة.

ولا شك أن هذه الجهود ستُساهم -بإذن الله- في تجسير الفجوة بين المهارات المطلوبة في القطاع ومخرجات التعليم الجامعي والتدريب التقني والمهني STEM، إضافة إلى تعزيز الوعي بالقطاع لتحقيق مستهدفات القطاع، وتمكين الشركات وتقليل تكاليف تنمية رأس المال البشري.

البرامج والمشاريع الصناعية والتقنية في الميزانية العامة للمملكة للعام 2024م

أفـردت الميزانيـة العامـة للمملكـة العربيـة السـعودية للعـام المالـي لعـام 2024م قدراً كبيـراً من الاهتمـام بالصناعـات والتقنيـة على مسـتوى الإنفاق المخصـص للقطاعات، حيث كانـت هناك برامج ومشـاريع صناعيـة وتقنية في كل قطـاع، وفيما يلي نورد أبـرز البرامج والمشـاريع الصناعية والتقنية المسـتهدفة في العـام 2024م:

حيث يُستهدف خلال العام تدشين مشروع تطوير وتحسين نظام التعافي من الكوارث لضمان سلامة الأنظمة الحكومية الحساسة في حال التعطل الجزئي أو الكامل للخدمات الرئيسة. ودعم وتطوير الكفاءات الوطنية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي. وتعزيز خدمات النفاذ الوطني الموحد من خلال التوسع في ربط المنصات والتطبيقات المقدمة للخدمات الحكومية والخاصة، والتوسع في الخدمات المدعومة عبر تطبيق نفاذ لتشمل عدداً أكبر وأكثر تنوعا من الخدمات. كما سيتم التوسع في خدمات التصديق الرقمي من خلال ربط المنصات الحكومية بخدمات الختم الرقمي؛ لخلق تواصل آمن بين الأنظمة والأجهزة والمستفيدين. وهناك مشروع إنماء حجم سوق الاتصالات وتقنية المعلومات بنسبة زيادة 6% عن العام 2023م، ووصول حجم السوق إلى 172 مليار ريال. واستحداث 25 ألف وظيفة في الاقتصاد الرقمي في مجالات عدة مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا وغيرها. كما يستهدف تحقيق نسبة 85% في مؤشر نضج التجربة الرقمية للمستفيدين بنهاية عام 2024م.

كما تجري الترتيبات لتفعيل مراكز لوجستية لتصبح 23 مركزاً لوجستياً

مفعلاً من أصل 59 مركزاً لوجستياً مستهدفاً تفعيلها بحلول عام 2030م. وإطلاق مشروع طريق يربط ميناء جدة الإسلامي بطول 17 كم بعدد 4 مسارات رئيسة لحركة الشاحنات، وعدد 6 مسارات لطرق الخدمة لطريق الملك فيصل من الميناء إلى المنطقة اللوجستية بالخمرة، وكذلك إنشاء 15 جسراً لرفع واستيعاب حركة الشاحنات. وهناك مشروع إنشاء منطقة الاختبارات وتجارب التقنيات الحديثة التابعة لمشروع أرض التجارب والتي تساهم في تمكين القطاع الخاص من عمل التجارب التقنية المختلفة في بيئة مهيأة وتحاكي الواقع، وتمكّن القطاع الحكومي من وضع التشريعات المناسبة بناء على ما يتم من تجارب.

وتهتم الميزانية بمشروع تهيئة البيئات والمنشآت التعليمية وفق معايير الوصول الشامل في المجال البيئي والتقني والتعليمي لتحقيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة واستفادتهم من كافة الخدمات والمرافق دون وجود عوائق تحول دون تحقيق أهدافهم. إلى جانب مشروع توفير التعليم الإلكتروني للطلاب السعوديين في الخارج، وتفعيله في مسارين، مسار كامل المنهج السعودي، ومسار الهوية الوطنية للطلاب الدارسين في المدارس المحلية لبلد المقر. كما سيتم تطوير مجموعة من الخدمات والمشاريع في التحول الرقمي، وذلك من خلال العمل على استراتيجية رقمية للتعليم، وتقديم خدمات إلكترونية للطلبة كمعادلة شهادة الطلبة الدارسين في الخارج إلكترونياً، بالإضافة إلى إنشاء ثلاث مدارس سعودية إلكترونية للطلاب السعوديين في الخارج. وزيادة نسبة السعوديين الخريجين من التعليم التقني والمهني الذين التحقوا بسوق العمل خلال 6 أشهر من تخرجهم إلى 41%، وذلك بهدف ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. وهناك أيضاً برنامج أتمتة إجراءات تحديد المستوى للطالب، وهو نظام إلكتروني يمكن من خلاله التقديم آليا لطلب تحديد المستوى والتسجيل في نظام نور وربط الخدمة بالمنصات الأخرى.

وسينطلق خلال العام مشروع تفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي في الخدمات البلدية لرصد وتحديد عناصر التشوه البصري بالاستفادة من الكاميرات المدمجة في المركبات البلدية (Cam Dash)، وتحليل صور الأقمار الصناعية لرفع أداء المقاولين وتفعيل دور الجهات ذات العلاقة. ومشروع إطلاق برنامج تطوير القيادات والمواهب لرفع مستوى الأداء الحكومي من خلال بناء قاعدة من الكفاءات الجاهزة والمحتملة، بهدف تحليل القدرات القيادية لدى القيادات المستقبلية والتي يبنى عليها تنفيذ برامج تطويرية لقيادات المستقبل في القطاع العام. وإطلاق حملة "عون" للتطوع الوطني عبر منصة رقمية تربط الأسرة وأفرادها بفرص التطوع، وتقدم لهم المزايا لتشجيع مشاركتهم فيها.

وخلال العام 2024م يجري التخطيط للإطلاق الرسمي لمنصة سعوديبيديا باللغات الأخرى مع القنوات الرقمية، لتكون مرجعا موحدا لكل المحتوى المرئي السعودي محليا وعالميا. إلى جانب إطلاق منصة الفسح الفوري للمحتوى الرقمي لتسهيل وتسريع عمليات المراجعة والفسح للمحتوى الرقمي. وستقوم عدة جهات مع وزارة الصحة بالعمل على تنفيذ مشروع ربط مركبات الإسعاف بالإشارات المرورية عن بعد بمسافة محددة، بحيث يسمح للمركبات الإسعافية بفتح الإشارة الحمراء للعبور في حال وجود حالة تستدعي ذلك. ويجري كذلك العمل على تفعيل 7 منصات رقمية ضمن مبادرة التحول الرقمي، ودعم عملية التحول الرقمي في القطاع الرياضي، وتمكين التفاعل الرقمي بين الوزارة والأندية من خلال إنشاء منصة إلكترونية مرنة. إلى جانب تنفيذ مجموعة من العروض التقنية التفاعلية للأسرة لرفع مستوى الوعي المعلوماتي وتعزيز العادات القرائية.

وحددت الميزانية ضمن المشروعات والبرامج الصناعية والتقنية في العام 2024م صرف تسهيلات ائتمانية بقيمة 8.8 مليار ريال، وتغطية تأمينية بقيمة 6.8 مليار ريال للمصدرين السعوديين ومستوردي السلع والمنتجات السعودية غير النفطية؛ لتمكين المصدرين السعوديين من زيادة صادراتهم غير النفطية، بما ينعكس بالإيجاب على نسبة الصادرات السعودية غير النفطية وتحسين ميزان المدفوعات. كما يستهدف خلال العام جذب استثمارات جديدة في قطاع الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية تصل إلى 669 مليون ريال، وذلك تبعاً لمستهدفات استراتيجية قطاع الآلات والمعدات، وخلق وظائف بعدد 1.9 ألف وظيفة للعام 2024م. وتجري الترتيبات لطرح أكثر من 10 مواقع للمنافسات التعدينية لرخص الكشف لجذب وتحفيز القطاع وزيادة معدل الإنفاق على الاستكشاف التعديني في المملكة. واستقطاب استثمارات صناعية عن طريق تخصيص أراضي صناعية بمدن

الهيئـة الملكية للجبيـل وينبع بحجم اسـتثمارات يقدر بحوالـي 29.6 مليار ريال.

وسـيعمل القطـاع الاقتصـادي علـى تصميم وتنفيذ منصة تفاعلية تعكس مسـتويات التنميـة علـى مسـتوى مناطق المملكة ومحافظاتها بشـكل تفاعلـي. وإطـلاق منصـة قاعـدة البيانات المتعلقـة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بهدف مساعدة ودعم مستخدمي البيانات. إلى جانب مشروع الطاقة بإنفاذ برنامج تحقيـق متطلبـات الأمان النووي لإنشاء أول محطـة نوويـة فـي المملكـة ضمـن المشـروع الوطنـي للطاقـة الذريـة، بهـدف إيجـاد مصـادر متنوعة لإنتاج الطاقـة. كما يتـم الإطلاق التجريبـي لمبـادرة كثافـة اسـتهلاك الطاقـة للمباني السـكنية الجديدة والقائمة، بهـدف التيسـير علـى المـلاك فـي معرفة مستويات كفاءة الطاقة في المباني. وتطوير مشروعات للطاقة المتجـددة بسعة تصل إلى 20 جيجا واط بتقنيتـي الطاقـة الشمسـية وطاقـة الريـاح، بهـدف زيـادة نسبة الطاقـة المتجـددة للوصـول إلـى المزيـج الأمثـل، ورفـع كفـاءة قطـاع الكهرباء وخفـض الانبعاثات الكربونيـة. وهنـاك أيضا مشـروع إطـلاق منصـة إلكترونيـة للتدريـب بهـدف تقديـم البرامـج التدريبية عن بُعـد للمسـتفيدين تعنـى بكفـاءة الطاقـة؛ ممـا يسـاعد فـي إعـداد وتطويـر كـوادر تسـاهم فـي إنجـاح مشاريع كفـاءة الطاقة ورفع الوعي فـي المجـالات المتعلقـة بكفـاءة الطاقـة. كما سـيتم طـرح أكثـر مـن 17 رخصـة لأنشطة نظام توزيع الغاز الجاف وغـاز البترول السائل للأغراض السـكنية والتجاريـة للمسـتثمرين المؤهليـن للمنافسـة، بهـدف زيادة فـرص حصـول المسـتهلكين علـى خدمـات الغـاز فـي مختلـف مناطق المملكـة، وتعزيـز مشـاركة القطـاع الخـاص فـي تقديـم الخدمات.

وسـيجري إطـلاق منصـة (ميـزا) للخدمـات ذات القيمـة المضافـة، مما يتيـح للمسـتثمرين الوصول إلى مجموعـة واسـعة مـن الخدمـات ومزوديهـا عبـر المنصـة الإلكترونيـة الجديـدة. كما يتم تمكيـن ودعم 20 شركة وطنية رائدة وواعدة لتوسعة اسـتثماراتها الخارجيـة وتسـهيل دخولهـا فـي عـدد مـن الـدول. إلـى جانـب مشـروع إطـلاق برنامـج المسـتثمر الاسـتراتيجي، وتطويـر 6 خدمـات فـي البرنامـج تُقـدم بنـاء علـى طلـب المسـتثمر، واسـتحداث 3 أنشـطة ومزايـا تمنـح للمستثمرين المسـجلين. وزيـادة وتيـرة تطويـر الفـرص الاسـتثمارية والوصول لألفي فرصـة اسـتثمارية مطـورة بحجـم اسـتثمار 1.6 تريليـون ريـال للفـرص المنشـورة فـي منصة "اسـتثمر في السـعودية". إلـى جانـب مشـروع إنشـاء مركـز بحثي فـي مجـال الزكاة والضريبة والجمارك لتطوير المناهج التعليميـة ذات العلاقـة بالـزكاة والضريبـة والجمـارك بالجامعـات. وتفعيـل منظومـة الأسـواق الحرة بالمنافـذ وتحسين تجربة المسـافرين بالمنافـذ، حيـث ستسـاهم فـي تعزيـز وتنميـة اقتصـاد المملكـة. إلـى جانـب تطويـر مزايـا وسياسـات ومعاييـر برنامج المشغل الاقتصادي لرفـع كفاءة البرنامـج وزيادة جاذبيته وتحفيـز الشـركات علـى الانضمـام وتضميـن مزايـا الجهـات الحكوميـة. وربط أنظمة الحركـة مع دول الجوار (قطـر، الكويـت، عمـان، الإمـارات)، لتطويـر الخدمـات وتحسـين تجربـة العميـل.

ويشـهد عـام 2024م برنامـج إطلاق التحالـف السـعودي لتقنيـات الغـذاء والزراعـة للمسـاهمة فـي

توطيـن التقنيـات الزراعيـة وإيجـاد الحلـول النوعيـة، وتفعيـل التعـاون بيـن الجهـات ذات العالقـة. وفـي التجـارة يسـتهدف الوصـول إلـى 20 ألـف منشـأة مؤهلـة فـي خدمـة (جديـر)، بهـدف تمكيـن المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة وتعزيز فرصها الاسـتثمارية فـي القطاعيـن العـام والخـاص. إلـى جانـب العمـل خـلال العـام 2024 علـى تفعيـل بوابـة إلكترونيـة لدعم المنشـآت الصناعية بخدمـات الاستشـارات الفنيـة للمصنعيـن وتوعيتهـم.

ومـن ضمـن مسـتهدفات العـام تحقيـق 88 مليـون زائـر مـن خـلال الزيـادة فـي عـدد الـزوار، بحيـث يسـاهم في ارتفاع وتحسين الطاقة الاسـتيعابية للمطـارات والطـرق والخدمـات التقنيـة والحكومية، كما يسـهم فـي نشـر الثقافـة السـعودية وتعزيزهـا. كما يسـتهدف تحقيـق 289 مليار ريال كإجمالي حجم إنفاق

سياحي؛ بحيث يسهم مباشرة في الاقتصاد المحلي ورفع الموارد غير النفطية، ودعم القطاع الخاص بتوفير طلب أعلى في القطاع السياحي. إلى جانب إطلاق نظام إلكتروني لإدارة شؤون المساجد لتوفير الجهد والوقت في إجراءات عمل وكالة شؤون المساجد ومواكبة التحول الرقمي للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. والإعداد للحصول على المركز الأول في الامتثال لمتطلبات مكتب البيانات الوطنية عبر تحسين الإجراءات وتطوير السياسات والممكنات الإلزمة للاستفادة من البيانات. وإنشاء وتأسيس وتشغيل مركز مرصد صوت ضيف الرحمن، بهدف حوكمة قياس الأداء ورضا المستفيد في منظومة الحج والعمرة.

وهناك مشروع تطوير النظام التقني لتقديم الخدمات القضائية والعدلية للسجناء، بما يشمل تمكين السجناء من الاعتراض على الأحكام. إلى جانب برنامج رفع دقة التنبؤ بالأحكام القضائية عن طريق الذكاء الاصطناعي إلى 100%. كما يستهدف تطوير حلول رقمية تساهم في الحفاظ على ضمان حقوق الأسرة من خلال التقاضي الإلكتروني. إضافة إلى مشروع تطوير وبناء مركز ابتكاري شامل يوفر مجموعة واسعة من الأدوات والتقنيات التي تمكّن وزارة الخارجية من التوصل إلى مبادرات وحلول مبتكرة، لتسهم في تعزيز كفاءتها والارتقاء بالخدمات المقدمة للمستفيدين بكافة شرائحها. كما يستهدف مشروع تصميم وبناء مركز القيادة والتحكم الأمني الموحد للوزارة وفروعها وممثلياتها؛ لتمكين الوزارة من المراقبة والتحكم بالأنظمة الأمنية داخل وخارج المملكة من خلال مركز موحد، وردع التهديدات المحتملة، وتحديد الانتهاكات الأمنية والاستجابة لها.

كما تضع المملكة ترتيبات كبيرة خلال عام 2024، للمحافظة على ترتيب المملكة العربية السعودية في المؤشر العالمي للأمن السيبراني (GCI) الذي تصدره وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاتحاد الدولي للاتصالات). كما سيشهد العام إضافة وتدشين 25 خدمة جديدة على منصة أبشر (أفراد – أعمال – حكومة). وتقليص مدة الحصول على جواز السفر لتصبح خلال 24 ساعة (يوم عمل واحد). ومشروع تدشين البوابات الإلكترونية في 4 مطارات بالمملكة لإنهاء إجراءات المسافرين. وبرنامج المشاركة في اتفاقية البرنامج الدولي (sar-sat-Caspas) للمساهمة الفعالة في تنظيم استقبال جميع إشارات الاستغاثة عبر دوائر الاتصال في مراكز البحث والإنقاذ البحرية.

"فيتش" تبقي تصنيف السعودية عند A+
مع نظرة مستقبلية مستقرة

أبقت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، تصنيف السعودية عند A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وذكرت "فيتش"، أن السعودية لم تتأثر بشكل مباشر حتى الآن من الصراع في غزة، لكن احتمالات التصعيد تظل قائمة بسبب طبيعة الصراع.

يذكر أن السعودية حصلت على تصنيف عند (A) مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز غلوبال.

المملكة تفوز بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية IMO لعامي 2024-2025م

فازت المملكة العربية السعودية بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية IMO للفترة 2024-2025م، وذلك بعد حصولها على 143 صوتًا من الدول الأعضاء في المنظمة خلال الانتخابات التي أقيمت في العاصمة البريطانية لندن.

وأوضحت الهيئة العامة للنقل أن فوز المملكة يأتي تتويجًا للجهود التي تبذلها القيادة الرشيدة -أيدها الله- ونتيجة لدعمها المستمر لتطوير منظومة النقل البحري وفق رؤية السعودية 2030، إضافة إلى المبادرات التي تبنتها لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

وبيّنت الهيئة أن المملكة تحظى بمكانة متميزة في القطاع البحري، إذ أن الأسطول السعودي البحري يعتبر في المرتبة الأولى إقليمًا، كما تعتبر موانئ المملكة من أكفأ الموانئ عالميًا، مضيفةً أن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية تبنّت العديد من المبادرات والمستهدفات الطموحة التي أسهمت في وصول القطاع البحري السعودي لمراتب متقدمة عالميًا.

المملكة تفوز باستضافة المؤتمر العام الـ21 لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) في العام 2025م

فازت المملكة العربية السعودية باستضافة الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر عام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، التي ستعقد في الرياض خلال شهر نوفمبر 2025م، وذلك بعد اعتماد قرار بإجماع الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها 172 دولة.

وبهذه المناسبة، رفع معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريف الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله- على ما يقدمانه من دعم لأعمال الوزارة للقيام بأدوارها، وتحقيق مستهدفاتها وفق تطلعات رؤية السعودية 2030.

وقال معاليه: "إن فوز المملكة باستضافة المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" في دورته الـ 21 يُعد اعترافًا دوليًا بمكانتها كمحرك للنمو الاقتصادي والتصنيع في المنطقة، وتأكيدًا على التزامها بتعزيز التنمية الصناعية في جميع أنحاء العالم"، مؤكدًا أن المملكة ستعمل على أن يكون هذا المؤتمر حدثًا استثنائيًا وناجحًا على مختلف المقاييس.

الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

THE WORLD BANK

المملكة تتقدم 25 مرتبة عالمياً والأولى خليجياً في مؤشر الأداء الإحصائي

قفز ترتيب المملكة العربية السعودية ممثلةً في الهيئة العامة للإحصاء في مؤشر تقييم أداء الأجهزة الإحصائية الوطنية (SPI) الصادر عن البنك الدولي 25 مرتبةً، إذ احتلت المرتبة الأولى خليجياً، وتقدَّمت بأربع مراتب في المؤشر ذاته بين دول مجموعة العشرين (G20) حيث جاءت في المرتبة 15 بعد أن كانت في المرتبة 19 في التقييم السابق عام 2019م.

وأعلن البنك الدولي مؤخراً عبر موقعه الرسمي نتائج تقييم نضج وأداء الأنظمة الإحصائية (SPI) الذي يتناول خمسة محاور رئيسة موزعة على أكثر من 52 مؤشرًا، تغطي مصادر وخدمات البيانات والمنتجات الإحصائية ومصادر البيانات والبنية التحتية، موضحاً أن المملكة حقَّقت 100% في محور استخدام البيانات، كما حققت في التقييم نسبة 80,8% بقفزة كبيرة عن التقييم السابق الذي بلغ 63,4% في العام 2019م، وكانت الأعلى تقدمًا بين دول مجموعة العشرين بمعدل تقدم بلغ 17,4%.

معالي وزير الاقتصاد والتخطيط خلال توقيعه مذكرتي التفاهم

المملكة تعزز شراكتها مـع منصـــة UpLink التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي

عـززت المملكة العربية السعودية ومنصة الابتكار المفتوحة للمنتدى الاقـتـصـادي الـعـالـمـي UpLink شراكتهما لابتكار الحلول للتحديات المناخية الراهنة من خلال توقيع اتفاقيتين على هامش أعمال الاجتماع الـسـنـوي لـلـمـنـتـدى الاقـتـصـادي العالمي 2024م الـذي عـقـد في دافوس بسويسرا، حيث مثل المملكة في التوقيع معالي وزير الاقتصاد والـتـخـطـيـط الأسـتـاذ فـيـصـل بن فاضل الإبراهيم، فيما مثل المنتدى الاقتصادي العالمي رئيس المنتدى بورغي بريندە.

وتـركـز الاتـفـاقـيـتـان عـلـى "تـحـفـيـز الابتكار من أجل اقتصادات تحمي المحيطات"، و"تحفيز الابتكار من أجل فرص الاقتصاد الدائري للكربون"، ويبني تمديد تعاون المملكة و-Up Link على الشراكة الموقعة مع وزارة الاقتصاد والتخطيط عام 2022، التي أصدرت تحديًا عالميًا للمبتكرين والرواد للتصدي للتحديات العالمية في الأنظمة الغذائية.

وتـهـدف المـمـلـكـة مـن خـلال هـذه الشراكة، التي تقودها وزارة الاقتصاد والتخطيط بالشراكة مع وزارة الطاقة، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، ومبادرة السعودية الخضراء ومبادرة "ويف"، إلـى تـعـزيـز الاسـتـثـمـارات المـؤثـرة والابتكارات التقنية لمواجهة تحديات التنمية المستدامة ودعم رواد الأعمال ذوي التأثير المبكر.

الجدعـــان يؤكـــــد
أهمية تنفيذ الإصلاحات التنظيمية
لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في التعدين

أكد معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، أهمية تنفيذ الإصلاحات التنظيمية وتعزيز شفافية السياسات لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في قطاع التعدين.

واستعرض معاليه خلال مشاركته في جلسة حوارية بعنوان "إعادة تصور التمويل العالمي: دفع الاستثمار في قطاع التعدين بالمنطقة" ضمن أعمال النسخة الثالثة من مؤتمر التعدين الدولي الذي أقيم في مدينة الرياض، العوامل الرئيسة لنجاح التحول المستدام في قطاع التعدين، والمتضمنة توفر الاحتياطيات المالية الكافية، والحوكمة الفعالة، ومرونة الاقتصاد المحلي، واستقطاب الكفاءات.

كما أكد معاليه أهمية تعزيز التعاون بين بنوك التنمية متعددة الأطراف، وصناديق الثروة السيادية، والمستثمرين لتحقيق عوائد مستدامة في قطاع التعدين؛ خاصة للدول منخفضة الدخل.

معالي وزير المالية خلال جلسته في مؤتمر التعدين

القويـــز:

طرح وإدراج 110 شركات سعودية في الســوق الماليـــة خلال 3 سنـــوات

قال معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية، الأستاذ محمد بن عبدالله القويز، إن القطاع العقاري وقطاع التشييد والبناء يشكل 11% من الاقتصاد في السعودية، مؤكداً أن القطاع كبير الحجم، وبالنسبة للمستقبل هناك مشاريع كبرى وخطط طموحة للتملك، وغيرها من المجالات توضح مدى الطلب في هذا القطاع.

وأضاف القويز، خلال مشاركته في جلسة حوارية بمنتدى مستقبل العقار: "هناك متطلبات تمويلية كبيرة لتحويل هذا الطموح لواقع ملموس باعتبار أن التمويل هو وقود الأحلام"، مستطرداً بأنه "خلال آخر ثلاث سنوات، ذهبت نسبة 80% من التمويل العقاري بالقطاع البنكي وشركات التمويل العقاري إلى تمويل الأفراد، بينما بقيت الـ 20% لتمويل الشركات والمؤسسات. ولو نظرنا للسنوات الثلاث الماضية لوجدنا أن 160 مليار ريال جاءت من القطاعات التمويلية التقليدية مثل البنوك وشركات التمويل، و120 مليار ريال من منتجات السوق المالية، وهذه النسبة في ازدياد".

"ســامــا" يرخّص لـ 3 شـــركات للعمـل فـي خدمـات المدفوعـات والتمويـل الجماعـي بالديـن

أعلن البنك المركزي السعودي (ساما) عن الترخيص لعدد 3 شركات لمزاولة نشاط خدمات المدفوعات، ونشاط التمويل الجماعي بالدين.

وذكر البنك أنه رخص لشركة "نت ويرك إنترناشيونال العربية" لمزاولة نشاط خدمات المدفوعات عبر نقاط البيع، وشركة "برّاق" لمزاولة نشاط خدمات المدفوعات عبر المحفظة الإلكترونية. وبإضافة هذين الترخيصين، يبلغ إجمالي عدد الشركات المرخصة لمزاولة نشاط خدمات المدفوعات 27 شركة في المملكة.

وفي بيان منفصل، أعلن "ساما" الترخيص لشركة "ذرى" لمزاولة نشاط التمويل الجماعي بالدين. وبإضافة هذا الترخيص، يبلغ إجمالي عدد الشركات المرخصة لمزاولة هذا النشاط تسع شركات، فيما يصبح عدد شركات التمويل المرخصة / المصرحة (59) شركة في المملكة.

المركز الوطني لإدارة الدين
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

"المركز الوطني لإدارة الدين" يعلن إتمام الطرح الأول خلال 2024 من السندات الدولية بالدولار

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين الانتهاء من استقبال طلبات المستثمرين للإصدار الدولي الأول خلال عام 2024م للسندات ضمن برنامج سندات حكومة المملكة العربية السعودية الدولي.

ووصل إجمالي حجم طلبات الاكتتاب إلى ما يقارب 30 مليار دولار أمريكي، إذ تجاوزت نسبة التغطية ضعفي ونصف إجمالي الإصدار الذي بلغ 12 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 45 مليار ريال سعودي) مقسّم على ثلاث شرائح، بلغت الشريحة الأولى 3.25 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 12.19 مليار ريال سعودي) لسندات مدتها 6 سنوات تستحق في العام 2030م، فيما بلغت الشريحة الثانية 4 مليارات دولار أمريكي (ما يعادل 15 مليار ريال سعودي) لسندات مدتها 10 سنوات تستحق في عام 2034م، وبلغت الشريحة الثالثة 4.75 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 17.81 مليار ريال سعودي) لسندات مدتها 30 سنة تستحق في العام 2054م.

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority

الزكاة والضريبة والجمارك

تصدر تقويمًا تفاعليًا للإقرارات الزكوية والضريبية للعام 2024م

أصـدرت هيئـة الـزكاة والضريبـة والجمـارك تقويمًـا يوضـح مواعيـد الإقـرارات الزكويـة والضريبيـة للعـام 2024م؛ بهـدف تمكيـن المنشـآت المكلفـة مـن أداء واجباتهـا الزكويـة والضريبيـة فـي أوقاتهـا المحـددة.

وأوضحـت الهيئـة أن التقويـم يتضمـن جميـع المواعيـد المحـددة لرفـع إقـرارات الحسـابات الزكويـة، والإقـرارات الضريبيـة لضريبـة الاسـتقطاع، وضريبـة السـلع الانتقائيـة، وضريبة القيمـة المضافة

سـواء الإقـرارات الشـهرية التـي تقدمهـا المنشـآت الخاضعـة لضريبة القيمـة المضافـة التـي تتجـاوز إيراداتهـا السـنوية 40 مليـون ريـال، أو الإقـرارات التي تقدمها المنشـآت الأخـرى كل ثلاثـة أشـهر.

وفد صندوق التنمية العقاري مع "ضمانات" أثناء توقيع الاتفاقية

"الصـندوق العقـاري"

يوقـع اتفاقيـة نقـل محفظـة التمويـلات المضمونـة لشـركة "ضمانـات"

وقّع صندوق التنمية العقارية اتفاقية نقل محفظة التمويلات المضمونة للجهات التمويلية إلى الشركة السعودية لخدمات الضمان الإسكاني "ضمانات" بالشراكة مع عددٍ من الجهات التمويلية، وذلك على هامش منتدى مستقبل العقار، بحضور معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان الأستاذ ماجد الحقيل.

وتهدف الاتفاقية إلى نقل محفظة التمويلات المضمونة للجهات التمويلية من برنامج ضمانات التمويل العقاري - أحد برامج الصندوق العقاري - الذي مكّن أكثر من 116 ألف مستفيد من تملك السكن منذ انطلاقته 2018م بقيمة قروض عقارية مضمونة تبلغ 77 مليار ريال إلى الشركة السعودية لخدمات الضمان الإسكاني "ضمانات".

يذكر أن الشركة السعودية لخدمات الضمان الإسكاني قد أُسّست برأسمال 18 مليار ريال ومملوكة بالكامل لصندوق التنمية العقارية، ومرخصة من البنك المركز السعودي وتعمل تحت إشراف هيئة التأمين ومقرها مدينة الرياض.

صكوك حكومية
Government Sukuk

وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين يطلقان منتج صح

ضمن مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي، أطلقت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين في 1 فبراير 2024م، أول منتج ادخاري مدعوم حكومياً ومخصص للأفراد، وذلك تحت مسمى "صح"، والمأخوذ من الحروف الأولى لكلمتي صكوك حكومية.

وأوضح معالي رئيس اللجنة التوجيهية بالوزارة الأستاذ عبدالعزيز الفريح، أن إطلاق منتج "صح" يأتي ضمن مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي (أحد برامج رؤية السعودية 2030) الهادفة إلى رفع معدلات الادخار بين الأفراد من خلال تحفيزهم على استقطاع جزء من دخلهم بشكل دوري وتخصيصه للادخار، إضافة إلى زيادة المعروض من المنتجات الادخارية، وإثراء الثقافة المالية والتوعية بأهمية الادخار وفوائده للتخطيط لأهداف مستقبلية.

من جانبه، أشار الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لإدارة الدين الأستاذ هاني المديني إلى أن منتج صح يندرج ضمن برنامج الصكوك المحلية المقوّمة بالريال السعودي التي ستطرح بشكل شهري بحسب التقويم المعلن للإصدارات الخاصة بالمنتج، مبيناً أن هذه المبادرة تمثل حافزاً للقطاع الخاص للتعاون والمشاركة في تطوير وإطلاق عدد من المنتجات الادخارية لأهداف محددة لفئات مختلفة من الأفراد، سواء كانت عن طريق البنوك أو مديري الصناديق أو شركات التقنية المالية وغيرها.

ويهدف صح إلى تمكين الأفراد من التخطيط المالي بشكل أفضل لمستقبلهم، وزيادة معدلات ادخارهم من خلال تحفيزهم لاستقطاع جزء من دخلهم بشكل دوري وتخصيصه للادخار، كما يهدف إلى توفير أسلوب ادخاري آمن وكذلك زيادة المعروض من المنتجات الادخارية، علاوة على تعزيز ثقافة الادخار.

ويتميز "صح" بتوافقه مع الشريعة الإسلامية، ودعمه من حكومة المملكة العربية السعودية من خلال وزارة المالية كما يتم الترتيب له من خلال المركز الوطني لإدارة الدين، إضافة إلى توفيره عوائد مجزية يتم طرحها شهرياً بنسبة 5.64% حسب تقويم الإصدارات الموجود في الموقع الإلكتروني للمنتج، كذلك يتميز بسهولة الاشتراك، وذلك دون رسوم على الاشتراك أو قيود على الاسترداد.

وتتوفر خدمة الاشتراك في منتج صح عن طريق كل من شركة الأهلي المالية، وشركة الراجحي المالية، وشركة الجزيرة للأسواق المالية، وشركة الأول للاستثمار، وشركة الانماء للاستثمار.

ويبلغ الحد الأدنى للاستثمار 1000 ريال سعودي، وهو ما يعادل قيمة صك واحد، بينما يبلغ الحد الأعلى فيبلغ 200,000 ريال سعودي ما يعادل قيمة 200 صك لكل فرد خلال مدة الاشتراك.

المملكة والمشهد العالمي

خالد الربيش
كاتب اقتصادي

بكفاءة عالية نجحت المملكة خلال مشاركتها في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي بسويسرا في إطلاع العالم على ملامح تجربتها في إعادة بناء اقتصادها الوطني، وتطويره على مرتكزات صلبة، وثوابت علمية راسخة، ففي المنتدى بينت المملكة كيف استثمرت برامج رؤية «2030» في إجراء إصلاح اقتصادي واجتماعي شامل، جعل منها دولة عصرية متميزة، لا تقبل إلا أن تكون في مقدمة دول العالم في جميع المجالات، وهو ما تحقق على أرض الواقع خلال السنوات الماضية من عمر الرؤية، وما زال العمل متواصلاً لاستكمال باقي التطلعات في إعادة بناء المملكة الثالثة.

حرص المملكة على المشاركة في منتدى دافوس الاقتصادي، والإعداد المتقن لهذه المشاركة جعل من وجودها في الفعاليات أمراً لافتاً لأنظار الجميع، خاصة بعد ما كشف الوفد السعودي أمام الجميع كيف تطورت المملكة من الداخل، وكيف أعادت صياغة تفكير المواطن السعودي، وتحفيزه على أن يُفكر خارج الصندوق، للوصول إلى الأفكار والاقتراحات الفريدة، إذا ما أراد أن يشارك في مسيرة التغيير والتطوير التي جاءت بها الرؤية، وهو ما شهدت به المنظمات الدولية قبل المحلية، ورأت أن المملكة، حققت -بسواعد أبنائها- تحت مظلة الرؤية كل ما سعت وطمحت إليه.

التألق السعودي في منتدى دافوس دفع القائمين عليه إلى الإعلان عن اختيار الرياض لاستضافة الاجتماع الأول للمنتدى خارج دافوس هذا الربيع، وجاء هذا إيماناً من المنتدى بأن المملكة أصبحت رائدة، وأقوى وأكثر تأثيراً على المسرح العالمي، وهو ما يسهم في تعزيز الصورة العالمية للمملكة وعاصمتها، خاصة أن الاجتماع سيركز على التعاون العالمي والنمو والطاقة.

ومثلما استعدت المملكة لمنتدى دافوس جيداً، ستستعد لاجتماع الرياض المرتقب، خاصة أنه سيستضيف أكثر من 700 مشارك من الخبراء الدوليين وقادة الرأي والمفكرين من المنظمات الدولية والقطاعات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وقطاع الأعمال، لبحث التحديات العالمية الراهنة في مجالات التنمية، ضمن حوارات مثمرة، تعزز التعاون العالمي، وتحفز الجهود الدولية المشتركة لابتكار الحلول المستدامة.

الصورة العامة للمشهد تؤكد حقيقة واحدة، وهي أن المملكة باتت لاعباً عالمياً يتحكم في تحديد بوصلة اهتمامات الدول الكبرى، من أجل تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة، تساعد على النمو والتألق والتميز الدولي، وما اجتماع دافوس في الرياض إلا خطوة تتبعها خطوات أخرى، ترسخ أقدام المملكة في المنتديات والملتقيات والمؤتمرات الدولية، خاصة تلك التي تتبنى برامج النهوض الاقتصادي.

تحت رعاية معالي وزير المالية الأستاذ محمد الجدعان
مجموعة تداول السعودية تطلق النسخة الثالثة من

ملتقى السوق الماليـــــة السعوديـــــــة 2024م

تحـت رعايـة معالـي وزير الماليـة رئيس لجنـة تطوير القطـاع المالي الأسـتاذ محمـد بـن عبدالله الجدعـان، انطلقـت النسـخة الثالثة من ملتقـى السـوق المالية السـعودية 2024م الذي تنظمـه مجموعة تداول السـعودية تحت شـعار "تمكيـن النمو" يومـي 19 و20 فبراير 2024م فـي مدينـة الريـاض بالمملكة العربية السـعودية.

وشـارك معالي الجدعان في جلسة الملتقـى الأولـى التـي عقـدت بعنـوان: "أعظـم قصـة نجـاح فـي القرن الحـادي والعشـرين"، وتحدث معـه فيهـا كل مـن: معالـي وزيـر الاسـتثمار المهنـدس خالـد الفالـح، ومعالـي وزيـر الاقتصـاد والتخطيط الأسـتاذ فيصل الإبراهيـم، ومعالي نائـب رئيـس مجلـس إدارة صنـدوق التنميـة الوطنـي الأسـتاذ محمـد التويجـري.

وفـي كلمتـه خـلال هـذه الجلسـة أكـد الجدعـان أن المملكـة تحـرص علـى المشـاركة فـي المنتديـات العالميـة متعـددة الأطـراف مثـل مجموعة العشـرين وصنـدوق النقد الدولـي والبنـك الدولـي لتحقيـق المزيد من التعـاون وتعزيز الاقتصاد العالمـي.

وأشـار معاليـه إلـى أنـه يتعيـن على الـدول تنفيـذ الإصلاحـات والتحول مـن خـلال إشـراك القطـاع الخـاص والمواهـب الشـابة لكي تكـون أكثر مرونـة وقـدرة علـى التعامـل مـع الصدمـات الاقتصاديـة.

وفـي رسـالته إلـى المسـتثمرين، أوضـح الجدعـان أن المملكـة تتمتع باقتصـاد قـوي تجـاوز العديـد مـن الصدمـات الاقتصاديـة؛ وحـاز تصنيفـات ائتمانية عند A+ مع نظرة مسـتقبلية إمـا مسـتقرة أو إيجابية، كما تعمـل بتنسـيق حكومي واضح مـع القطـاع الخـاص والمسـتثمرين وأصحـاب المصلحـة.

وشهدت هذه الجلسة عدة حوارات، بدأت مع معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية الأستاذ محمد القويز، الذي سلط الضوء على مستقبل الأسواق المالية في المملكة العربية السعودية، ثم تلاه حوار مع كبيرة التنفيذيين للاستثمار في نيوم الدكتورة منار المنيف، ثم حوار مع الرئيس التنفيذي لمركز الملك عبدالله المالي جاوتام ساشيتال، وأخيرا حوار مع النائب التنفيذي الرئيس وكبير الإداريين الماليين في شركة أرامكو السعودية الأستاذ زياد المرشد.

بعدها انطلقت جلسة الملتقى الثانية التي عقدت تحت عنوان: "إطلاق إمكانات السوق المالية السعودية"، بمشاركة كل من المدير التنفيذي لتداول السعودية الأستاذ محمد الرميح، والرئيس المشارك للعمليات ومدير إدارة الأسهم في بورصة هونغ كونغ ويلفرد يو، والعضو المنتدب والرئيس العالمي المشارك للبنية التحتية للسوق في جي بي مورغان جيريمي كابستيك، والمدير العالمي لأسواق رأس المال في إتش إس بي سي إدوارد سانكي، وأخيرًا الرئيس التنفيذي لشركة العربي المالية الأستاذ خالد الغامدي.

وخلال مشاركتها في هذه الجلسة، قالت رئيسة مجلس إدارة مجموعة تداول السعودية سارة السحيمي: "تعتبر تداول السعودية اليوم ثامن أكبر سوق مالية في العالم من حيث القيمة السوقية، وهو إنجاز مهم يرسخ مكانتها الرائدة بين أكبر الأسواق المالية العالمية".

وفي اليوم الثاني للملتقى انطلقت الجلسة الرابعة تحت عنوان: "لمحة عن مسار النمو الاقتصادي"، وتحدث فيها كل من: الرئيس التنفيذي لمجموعة تداول السعودية المهندس خالد الحصان، ومدير إدارة الأبحاث في شركة الراجحي المالية الأستاذ مازن السديري، ونائب كبير الاقتصاديين العالميين راجيف سيبال، والمدير الإداري ورئيس الأبحاث في مناطق وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا الأستاذ وليد محسن، والمدير الإداري والرئيس العالمي لأبحاث الاقتصاد الكلي لويس أوجانيس، وأخيرًا العضو المنتدب ورئيس قطاع البحوث في المجموعة المالية هيرميس السعودية الأستاذ أحمد شمس الدين.

أما الجلسة الخامسة فعقدت تحت عنوان "تداول السعودية: وجهة استثمارية رائدة"، وتحدث فيها كل من: وكيل هيئة السوق المالية للتمويل والاستثمار الأستاذ عبدالله بن غنام، ونائب رئيس أسواق الأسهم في المملكة المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا كين روبنز، والرئيس المشارك لاستشارات أسواق رأس المال العالمية كلير سودنز-سبيرز، والرئيس المشارك لأسواق رأس المال في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا والرئيس المشارك للخدمات المصرفية الاستثمارية في المملكة المتحدة ريتشارد كورماك، وأخيرًا الرئيس التنفيذي لشركة الرياض المالية الدكتور عبدالله الشويعر.

وشهدت هذه الجلسة نقاشًا بعنوان "نظرة على أساليب القيادة: قوة التواصل البشري"، تحدث فيه المؤسس والرئيس الإبداعي لمعهد بيركلي للتعليم التنفيذي مارك ريتنبيرغ، كما شهدت الجلسة توقيع عدد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات والإعلانات المشتركة.

أما الجلسة السادسة والأخيرة فعقدت تحت عنوان: "التركيز على الطاقة المستدامة"، وتحدث فيها كل من: نائب الرئيس لتقارير الطاقة والاقتصاد في أرامكو الأستاذ مصعب الملا، ونائب رئيس أول وكبير المسؤولين الماليين في الشركة السعودية للكهرباء الأستاذ عبدالعزيز المهيزع، والمدير المالي لشركة أكوا باور الأستاذ عبدالحميد المهيدب، وأخيرًا الرئيس التنفيذي لشركة سوق الكربون الطوعي الإقليمي الأستاذة ريهام الجيزي.

واختتم الملتقى فعالياته بحفل توزيع جوائز السوق المالية السعودية 2023.

يشار إلى أن نسخة هذا العام من ملتقى السوق المالية السعودية جمعت نخبة من أهم الشخصيات في القطاع المالي وصناع القرار من حول العالم بهدف تعزيز التعاون والمشاركة في حوارات بناءة تسهم في تعزيز تقدم قطاع الأسواق المالية.

وسلط الملتقى الضوء على العديد من الموضوعات مثل تطور السوق، واستراتيجيات الاستثمار، والتطورات التنظيمية، مما يعكس التزام المملكة بالتنويع الاقتصادي ودورها الإستراتيجي في تشكيل مستقبل التمويل.

معالي وزير الماليـة

يرأس وفد المملكة في الاجتماع الأول لمجموعـــــة العشريـــــن

تحت الرئاسة البرازيلية

تـرأس معالـي وزيـر الماليـة الأسـتاذ محمد بـن عبدالله الجدعان، يومي الأربعاء والخميس 18-19 شـعبان 1445هـ الموافق 28-29 فبرايـر 2024م وفد المملكة المشـارك في الاجتمـاع الأول لوزراء الماليـة ومحافظـي البنـوك المركزيـة لمجموعـة العشـرين تحت الرئاسـة البرازيليـة، الـذي أقيـم فـي مدينـة سـاو باولـو بالبرازيل، بحضـور عـدد مـن ممثلـي الـدول المدعـوة، ورؤسـاء المنظمـات الماليـة الدوليـة والإقليمية.

وضم الوفد السعودي كلا من: معالي محافظ البنك المركزي السعودي (ساما) الأستاذ أيمن بن محمد السياري، وعددا من المسؤولين في وزارة المالية والبنك المركزي السعودي، وعقد بحضور وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية من دول المجموعة.

وفي كلمته خلال الاجتماع أكد معالي الجدعان أهمية تعزيز الممارسات التجارية العادلة لزيادة الفرص الاقتصادية للبلدان النامية، مشددا على ضرورة الاستمرار في تنفيذ الإطار المشترك لمعالجة الديون، موضحا أن على البلدان المقترضة تعزيز الشفافية في إدارتها للديون مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية اللازمة.

وأشار معاليه إلى أنه لا يمكن معالجة نقاط الضعف المتعلقة بالديون في البلدان منخفضة الدخل دون تعزيز التعاون متعدد الأطراف من كافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الدائنة والمقترضة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص.

وعلى هامش الاجتماع، عقد معالي الجدعان عدداً من اللقاءات الثنائية مع وزراء مجموعة العشرين ناقش خلالها سبل تعزيز التعاون، بالإضافة إلى موضوعات متعلقة برئاسة المملكة للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي.

وتضمن الاجتماع الذي ناقش عددًا من الموضوعات الاقتصادية الهامة أربع جلسات هي: دور السياسات الاقتصادية في معالجة عدم المساواة، ووجهات النظر العالمية بشأن النمو والوظائف والتضخم والاستقرار المالي، والضرائب العالمية في القرن الحادي والعشرين، والديون العالمية وتمويل التنمية المستدامة.

وتبادل المشاركون خلال الاجتماع وجهات النظر وناقشوا سبل تعزيز التعاون العالمي لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي.

يذكر أن قمة العشرين تعد منتدى للحوار غير الرسمي بين مجموعة من البلدان التي تمثل الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حدٍ سواء من كل منطقة من مناطق العالم، وتبحث القمة سنوياً السياسات المالية والاقتصادية في اجتماعها، بالإضافة إلى تقديم مقترحات أو قرارات لمعالجة القضايا الراهنة، سواء الأزمات الجيوسياسية أو التغير المناخي، وقد تعقد المجموعة اجتماعات طارئة، وذلك لارتباط القضايا العالمية ذات الأهمية ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد، مثل سياسات التنمية والتوظيف، وقضايا اللاجئين، وغيرها.

وتضم المجموعة 19 دولة هي: المملكة العربية السعودية، والأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا وجنوب أفريقيا وتركيا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، حيث تمثل هذه الدول ثلثي سكان العالم، أي بما يقدر بـ 85% من إجمالي الناتج المحلي.

ولا تعد المجموعة منظمة دولية، وليست لها هياكل إدارية خاصة بها، ولا أمانة دائمة لأعضائها، بل تتم رئاستها بالتناوب سنويا، وتدعى عدة دول ضيفة للانضمام إلى الاجتماعات، من أبرزها دولة إسبانيا المدعوة دائما.

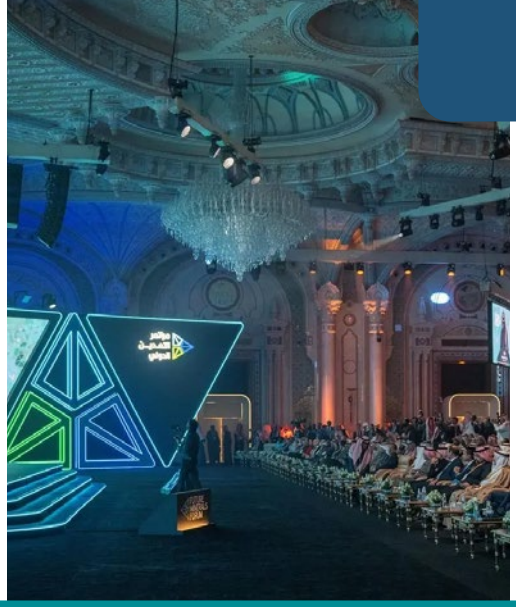

وزارة الصناعة والثروة المعدنية تطلق النســـــخة الثالثـــــــة من مؤتمر التعدين الدولي

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - عقدت وزارة الصناعة والثروة المعدنية، النسخة الثالثة من مؤتمر التعدين الدولي خلال الفترة من 9 إلى 11 يناير 2024م.

وناقشت الوزارة في هذه النسخة عدداً من الموضوعات أبرزها إحراز التقدم في أجندة القطاع المستقبلية، والتعامل مع مستجدات القضايا التي تم التركيز عليها في مناقشات النسخة الثانية، ولا سيما القضايا المتعلقة بقطاع التعدين في المنطقة الممتدة من أفريقيا إلى غرب ووسط آسيا، وجذب الاستثمارات للصناعات المعدنية في هذه المنطقة، ونشر التقنيات الرقمية الأكثر تقدمًا في القطاع، وتطبيق أفضل معايير الاستدامة، بالإضافة إلى مناقشة متغيرات وتطورات الواقع العالمي اليوم وآثاره على إمدادات المعادن والطاقة في مستقبل وواقع التعدين في المنطقة والعالم، ومساهمة المشاريع التعدينية في تنمية المجتمعات، واستعراض التطورات التي شهدتها الفترة الماضية، وبحث إمكانيات وفرص القطاع في المملكة على وجه الخصوص، والمنطقة بشكل عام.

وأكد معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريف، أن مؤتمر التعدين الدولي أصبح المنصة الأهم حول العالم وذلك بدعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، واهتمام وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وتحقيقًا لتوجهات القيادة الرشيدة الهادفة إلى دعم قطاع التعدين في المملكة وتمكينه باعتباره الركيزة الثالثة للصناعة الوطنية.

وشهد اليوم الأول من النسخة الثالثة لمؤتمر التعدين الدولي، الذي عقد في 9 يناير 2024م اجتماع الطاولة المستديرة لأصحاب المعالي الوزراء المعنيين بقطاع التعدين من مختلف دول العالم، بمشاركة عدد من ممثلي المنظمات غير الحكومية المعنية بقطاع التعدين على المستويين الإقليمي والدولي، كما انطلقت في 10-11 يناير 2024م فعاليات المؤتمر بما فيها الجلسات الرئيسة التي شارك فيها عدد من الوزراء المعنيين بالقطاع، وقادة الاستثمار التعديني على مستوى العالم، ورؤساء أكبر شركات التعدين من مختلف الدول.

وشارك معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان في 10 يناير 2024م في جلسة حوارية بعنوان: "إعادة تصور التمويل العالمي: دفع الاستثمار في قطاع التعدين بالمنطقة".

وأكد معاليه، أهمية تنفيذ الإصلاحات التنظيمية وتعزيز شفافية السياسات لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في قطاع التعدين. واستعرض العوامل الرئيسية لنجاح التحول المستدام في قطاع التعدين، والمتضمنة توفر الاحتياطيات المالية الكافية، والحوكمة الفعالة، ومرونة الاقتصاد المحلي، واستقطاب الكفاءات.

كما أكد أهمية تعزيز التعاون بين بنوك التنمية متعددة الأطراف، وصناديق الثروة السيادية، والمستثمرين لتحقيق عوائد مستدامة في قطاع التعدين؛ خاصة للدول منخفضة الدخل.

إكسبو 2030

معاً نستشرف المستقبل..

تصنف المملكة العربية السعودية ضمن أفضل عشرين اقتصادًا في العالم، والأولى على مستوى الشرق الأوسط، وكان اقتصاد المملكة هو الاقتصاد الأعلى نمواً في مجموعة العشرين خلال عامي 2022 و2023.

وهي تستثمر في مستقبل مستدام يتغير داعمًا لشبابها الطموح المتفائل، محافظة على ثقافتها وتقاليدها.

وفي يوم الثلاثاء الموافق 29 من نوفمبر 2023م فازت المملكة العربية السعودية بإقامة معرض إكسبو 2030، حيث أظهرت نتائج تصويت المكتب الدولي للمعارض، أن مدينة الرياض ستستضيف المعرض، وصرح حساب الرياض إكسبو 2030 على منصة X: "رسمياً المملكة العربية السعودية وعاصمتها الرياض وجهة العالم في معرض إكسبو 2030".

وقد تنافست على استضافة المعرض العالمي الذي يقام كل خمس سنوات ويجذب ملايين الزوار وعددًا من الاستثمارات بمليارات الدولارات، كل من مدينة بوسان في كوريا الجنوبية ومدينة روما في إيطاليا.

وبهذه المناسبة رفع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ـ حفظه الله ـ التهنئة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ رعاه الله ـ بمناسبة فوز المملكة العربية السعودية باستضافة معرض إكسبو 2030 بمدينة الرياض، مؤكداً عزم المملكة على "تقديم نسخة استثنائية وغير مسبوقة في تاريخ إقامة هذا المحفل العالمي بأعلى مراتب الابتكار، حيث قال ـ حفظه الله ـ:"يأتي فوز المملكة باستضافة معرض إكسبو 2030 ترسيخًا لدورها الريادي والمحوري والثقة الدولية التي تحظى بها، ما يجعل منها وجهة مثالية لاستضافة أبرز المحافل العالمية، حيث يعد معرض إكسبو واحداً منها".

كما شدد ولي العهد على أن "الرياض جاهزة لاحتضان العالم في إكسبو 2030، وقادرة على الوفاء بما تضمنه الملف من التزامات للدول المشاركة لتحقيق الموضوع الرئيس للمعرض 'حقبة التغيير: معا نستشرف المستقبل'، وموضوعاته الفرعية 'غد أفضل، والعمل المناخي، والازدهار للجميع'، وتسخير الإمكانات كافة".

من جهته، صرح وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان في مؤتمر صحفي في باريس عقب الإعلان عن فوز ملف الرياض: "واثق أننا لن نقدم فقط إكسبو مميزا، لكن إكسبو سيغير المعادلة فيما يتعلق بالمعرض الدولي".

كما عبر معالي وزير المالية السعودية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان عبر حسابه في منصة X عن فخره باستضافة السعودية لمعرض إكسبو 2030 قائلًا:

"فخورون باستضافة مدينة الرياض لمعرض إكسبو الدولي 2030، الذي سيكون له دور فاعل على الساحة العالمية في استشراف المستقبل، وإيجاد حلول لأبرز التحديات التي قد تواجه كوكبنا".

فيما رفع معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية عضو مجلس الوزراء

ومبعوث شؤون المناخ الأستاذ عادل بن أحمد الجبير، التهنئة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ـ حفظهما الله ـ بمناسبة اختيار المملكة العربية السعودية لاستضافة معرض إكسبو 2030 بمدينة الرياض، وقال معاليه: "إن هذا الاختيار جاء بفوز مستحق وتاريخي ليؤكد المكانة الدولية للمملكة، وعلاقاتها المتميزة وثقة المجتمع الدولي بها، وبجهود تضافرت قادها وصنع نجاحها سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - والذي كان يتابع بشكل متواصل كل مراحل العمل بملف متطور يعكس النظرة العالمية الواسعة لبلادنا وجعل الإنسان والبيئة من محاوره الرئيسة؛ حيث يسعى الرياض إكسبو 2030 إلى تجاوز إطار الحياد الكربوني ليصبح أول إكسبو خال تماماً من الكربون".

وكان وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح قد أعلن في كلمة له خلال أعمال الجمعية العامة للمكتب الدولي للمعارض في باريس في يونيو الماضي أن الميزانية المخصصة لاستضافة المملكة معرض إكسبو 2030 تبلغ 7.8 مليار دولار.

وخصصت السعودية مبلغ 353 مليون دولار لتقديم الدعم لأكثر من 100 دولة نامية للمشاركة في معرض الرياض إكسبو 2030، بالإضافة إلى وعود القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بتقديم المزيد من الدعم للدول ذات الحاجة، الأمر الذي يعبر عن التزام المملكة بتقديم نسخة استثنائية وغير مسبوقة من إكسبو.

وأعلن الموقع الرسمي لمعرض إكسبو 2030، أن الموضوع الرئيس للمعرض هو حقبة التغيير: معًا نستشرف المستقبل، أما المواضيع الفرعية فهي ثلاثة، أولها غد أفضل، الذي يركز على الابتكارات في العلوم والتكنولوجيا، كونها تعطي فرصًا مستقبلية تحقق التحول في العالم، وتعزز الصمود أمام التحديات خادمًا للبشرية، وثانيها العمل المناخي الذي يهدف لدفع عجلة الابتكار من خلال التعاون الدولي، وذلك في سبيل المحافظة على النظام البيئي والموارد الطبيعية عبر تقديم حلول مستدامة لجميع الدول، وأخيرًا موضوع الازدهار للجميع، الذي يطمح لمعالجة أوجه التفاوت والاختلالات العالمية، من خلال مشاركة كل دولة من منظورها الثقافي وظروفها المحيطة وتطلعاتها.

أما المخطط العام المقترح لموقع إقامة الرياض إكسبو 2030، فهو يتميز بتصميمه الفريد كمدينة مستقبلية حول وادٍ قديم، يجمع ما بين مفهومي "الواحة" و" الروضة" المشتق منها اسم الرياض، كما يعكس رؤية المملكة لريادة مستقبل مستدام للمدن ومجتمعاتها.

كما يتمثل شعار الرياض إكسبو 2030 في شكل نخلة يتفرع منها 6 سعفات، ولكل سعفة نمط ولون يميزها عن الأخرى، لتجمع بذلك بين ملامح الرياض التي تمتاز بتنوعها وحيويتها، وبين موضوعات المعرض: الطبيعة، العمارة، الفن، التقنية، العلوم، والتراث.

الجدير بالذكر أن معارض إكسبو الدولية تقام منذ عام 1851م، وتشكّل أكبر منصة عالمية لتقديم أحدث الإنجازات والتقنيات، والترويج للتعاون الدولي في التنمية الاقتصادية والتجارة والفنون والثقافة، ونشر العلوم والتقنية.

بريكس ومستقبل الدولار

د. صالح السلطان
باحث اقتصادي

كان نظام الدولار المهيمن على اقتصادات العالم ضمن قائمة اهتمامات قمة بريكس في جوهانسبرج عاصمة جنوب أفريقيا. وخلص الرأي الذي ساد في هذه القمة إلى تقليل اعتماد تلك الاقتصادات على هذا النظام، وسبق القمة طرح مقترحات بتطوير عملة جديدة، لاستخدامها للتجارة عبر الحدود من قبل دول بريكس.

الموضوع متشعب، والحديث عنه إجمالا ليس بجديد، وهو يجر إلى نقاشات حول عمل تنظيمات عالمية، على رأسها مجموعة السبع، المكونة من أكبر ستة اقتصادات غربية واليابان، ومنظمات مالية واقتصادية عالمية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولا شك أن النظام المالي العالمي يمر بمشكلات، نتيجة لهيمنة الدولار الأمريكي على النظام المالي العالمي منذ عشرات العقود.

هل هذه الهيمنة في طريقها إلى الانحدار؟ وما عواقب هذا الانحدار؟ أثيرت طوال الأعوام الماضية أسئلة من قبيل هذين السؤالين طرحها عدد كبير من الاقتصاديين، وأثارتها أيضا المنظمات المالية الدولية.

شهد الدولار قبل أعوام مضت انحدارا في قيمته أمام عملات، على رأسها اليورو، مع خفض معدلات الفائدة. وكانت من نتائج هذا الخفض توجه البنوك المركزية وشركات المال والمستثمرين حول العالم، نحو تقليل الاعتماد على الدولار. لكن ما حصل هو العكس.

اليوم نشهد تحولات من نوع آخر: رفعت الصين صوتها خلال أعوام مضت مطالبة بعملة احتياطي أساسية تضاف إلى الدولار. كما طالب رئيس البرازيل في قمة سابقة لبريكس بمعرفة سبب استمرار العالم في بناء كل تجارته تقريبا على الدولار، لكن كيف؟ وما العملة التي تحل محله؟

ليس هناك من عملة في الأفق القريب، لأن هناك متطلبات قاسية في هذه العملة. استقرار العملة متطلب رئيس، وهذا الاستقرار يتطلب بنكا مركزيا يتمتع بالمصداقية، وحكومة تتمتع بالملاءة.

أمام الصين أعوام طويلة لتبني اقتصادا وقوة تمكّنها من موازاة هيمنة الاقتصاد والقوة الأمريكية. أما منطقة اليورو فليست أحسن حالا من أمريكا، فهي تعاني خلافات معتبرة مؤثرة، ومن اختلالات كبيرة جراء العجز والمديونية.

وفي موضوع مستقبل الدولار يطرح السؤال التالي: أيهما أفضل للاقتصاد العالمي: استمرار هيمنة الدولار أم لا؟

نقاش عليه خلافات كثيرة، فالبعض يرى أن الدولار أسوأ عملة احتياطية، لأن هيمنته جعلت أمريكا غير مبالية بلعب دور أساسي للاقتصاد العالمي. ولذا فهم يطالبونها بالسماح لرأس المال بالتدفق بحرية عبر حدودها وامتصاص المدخرات، في المقابل هناك رأي مخالف باعتبار أن تبني عملة احتياطي عالمية بديلة لن يفيد بالضرورة كثيرا من الدول، خاصة دول الفائض.

باختصار الرأي الغالب لدى المتخصصين أن مكانة الدولار في انحدار، لكنه انحدار نسبي وبطيء. كونه من الصعب حلول عملة أخرى محله في المستقبل المنظور. ذلك أن الاستعداد للسماح بتدفق رأس المال بحرية وامتصاص المدخرات واختلالات الطلب لبقية العالم هو ما يدعم الدور المهيمن للدولار. وتغير هذا الوضع بصورة واضحة ملموسة متوقع خلال عشرات الأعوام.

بحضور عدد من القادة والمسؤولين وصناع القرار...

انطلاق المؤتمر الاقتصـادي السعـــودي العربي الأفريقي

شـهدت العاصمة السـعودية الرياض يـوم الخميس 25 ربيع الآخر 1445هـ الموافق 9 نوفمبر 2023م انطـلاق أعمـال المؤتمـر الاقتصـادي السـعودي العربي الأفريقـي، الذي شـارك فيه القـادة وصناع القـرار ونخبـة من المسـؤولين في السـعودية والـدول العربيـة والأفريقيـة، وقادة المـال والأعمال والاسـتثمار من القطاعين الحكومي والخاص، والاتحادات التجارية، والمنظمات الدولية، والشـخصيات البـارزة فـي الأوسـاط الأكاديمية ومراكـز الفكر، وذلك في فنـدق هيلتون.

وأكد معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، أن موافقة المقام السامي على إقامة هذا المؤتمر تعكس حرص القيادة الرشيدة على توطيد علاقات المملكة بالقارة الأفريقية التي تعد أحد أهم محاور مستقبل الاقتصاد العالمي، كما تأتي امتداداً لجهود المملكة في تعزيز التعاون والتنسيق الاقتصادي والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة لدى الجانبين.

وأوضح أن المؤتمر يهدف إلى ترسيخ دعائم الشراكة السعودية والعربية والأفريقية في عدد من الجوانب الاقتصادية والاستثمارية، بما في ذلك تحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز الشراكة الزراعية والصناعية والتعدينية والتجارية، وعقد شراكات جديدة بين الكيانات الأفريقية والسعودية، بالإضافة إلى إيجاد منصة للمصدرين والمستوردين من الجانبين، واستعراض فرص التعاون في قطاع الطاقة واستدامتها لتمكين وتعزيز النمو الاقتصادي.

وأشار إلى أن المؤتمر يسعى إلى توفير منصة لكل من بنوك ومؤسسات وصناديق التنمية الدولية والإقليمية التي يمكن أن تتبلور أفكارها ومشاريعها من خلال الحوارات والنقاشات التي سيتم التطرق لها ضمن فعاليات المؤتمر، كما سيشكل فرصة لإبراز جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية ودول أفريقيا.

وكان معالي وزير المالية، قد أكد في كلمة له خلال افتتاح المؤتمر أن علاقة المملكة بالقارة الأفريقية لا يحكمها قرب الموقع الجغرافي فقط، بل لكونهما شركاء يجمعهما تاريخ ومصير مشترك، مشيراً إلى أن أصول التجارة بين المملكة وأفريقيا تعود إلى العصور القديمة، حين اعتمد التجار في الجزيرة العربية على طرق التجارة إلى أفريقيا، وظلت السعودية سوقاً نشطة للسلع الأفريقية على مدى قرون، مما منح الجانبين تاريخاً مشتركاً يجاوز الروابط الاقتصادية.

وأشار الجدعان إلى أن عالمنا اليوم يمر بتحول اقتصادي كبير، حيث نشهد ظهور تقنيات مبتكرة، وتحولا إلى قطاعات اقتصادية جديدة، وإعادة تصور سلاسل الإمداد العالمية، مبيناً أن هذه التحولات تفتح آفاقاً جديدة للتعاون الاقتصادي والتنمية المشتركة بين المملكة العربية السعودية ومختلف دول القارة الأفريقية، وخصوصاً مع الممكنات الموجودة في الجانبين، من موارد طبيعية، وموقع جغرافي مميز، وقوى بشرية شابة، لافتاً إلى أن لدى المملكة والقارة الأفريقية أوجه تشابه في الثقافة والتضاريس الجغرافية، وقواسم مشتركة بين الشعوب، وممكنات مشتركة في اقتصادات الجانبين، مؤكدا أن هذه الروابط تعزز من التفاهم المشترك وترسخ لعلاقات وطيدةٍ بين المجتمعين.

وقال الجدعان: في ظل التحديات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد العالمي، فإننا نؤمن إيماناً تاماً بأن للقارة الأفريقية دورًا مهمًا في التعامل مع هذه التحديات، مبيناً أن المملكة كانت من أوائل الدول المطالبة بانضمام الاتحاد الأفريقي إلى العضوية الدائمة بمجموعة العشرين، إضافة إلى دعمها حالياً استحداث مقعد إضافي لأفريقيا في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، لتعزيز صوتها في المحافل الدولية، مؤكداً أن ذلك يأتي إدراكاً من المملكة لقيمة وجهات النظر المختلفة في تشكيل السياسات العالمية، وإيماناً بأن صوت أفريقيا مهم في جميع المحافل الدولية.

واستعرض وزير المالية الشراكات القوية والمتنامية مع أفريقيا، موضحاً أن المملكة دأبت على عقد الشراكات المهمة مع الكيانات الأفريقية بغية التوسع في عددٍ من القطاعات، منها قطاعات الطاقة والتعدين والزراعة وغيرها الكثير، لافتاً إلى أن المملكة تعتبر أفريقيا شريكاً تجارياً ووجهةً استثمارية رئيسية، مشيراً إلى عمل الهيئة العامة للموانئ في المملكة على تعزيز حركة السفن في البحر الأحمر، والربط بمختلف الموانئ الأفريقية؛ وبذل المملكة لجهود مماثلة فيما يخص الوجهات والخطوط الجوية.

وأوضح معاليه أن المملكة أطلقت مؤخراً برنامجاً بينها وبين أفريقيا يهدف إلى تيسير التجارة في الخدمات والتوسع فيها، وذلك في إطار التعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، مبيناً أن هذه المبادرة تستهدف التكامل الإقليمي الذي يمثل مجالاً من مجالات النمو غير المستغل، لافتا إلى أنه لطالما كان الصندوق السعودي للتنمية شريكاً طويل الأمد لأفريقيا في سياق التنمية العامة، منوهاً بدور الصندوق المهم في تمويل البنية التحتية الأساسية كالطرق والسدود والمستشفيات والمدارس، ودعم ما يزيد على 400 مشروعٍ في القارة الأفريقية، مبيناً أن الصندوق سيوقع اتفاقيات مع عدد من الدول الأفريقية لتنفيذ مشروعات تنموية تُقدّر قيمتها بأكثر من ملياري ريال سعودي؛ مؤكدا انضمام مؤسسات التنمية التابعة لمجموعة التنسيق العربية والتي ستعلن عن برامجها التمويلية لدعم التنمية المستدامة الأفريقية، مشيراً إلى أن مكاسب هذه الشراكات لن تعود بالنفع على المملكة والقارة الأفريقية فحسب، بل على بقية العالم أيضاً.

وأشار معالي الجدعان إلى أن القدرة على تحمل عبء الديون من أكبر التحديات التي تواجه العديد من الدول في قارة أفريقيا، وقال: "قطعنا بحمد الله شوطاً في مواجهة تحديات الديون الأفريقية من خلال مبادرتي تعليق مدفوعات خدمة الدين والإطار المشترك لمجموعة العشرين اللتين تم إطلاقهما خلال رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين في العام 2020م، واللتين ساهمتا في تقديم الدعم لعدد من الدول في معالجة الديون من خلال الإطار المشترك للمجموعة، ولا يزال العمل جارياً لتوسيع الدعم لدول أخرى في القارة، مبينا أن تشاد وزامبيا تلقتا الدعم في معالجة الديون من خلال الإطار المشترك للمجموعة، كما نعمل حالياً مع مجموعة الدائنين لدعم غانا وإثيوبيا ودول أخرى".

وشهد المؤتمر، الذي حضره أكثر من 1000مشارك يمثلون ما يقارب 35 دولة أفريقية، توقيع أكثر من 50 اتفاقية تعاون مشترك بين القطاعات الحكومية والخاصة السعودية والعربية والأفريقية، بما من شأنه المساهمة في الاستثمار بالبنية التحتية الأفريقية والارتقاء باقتصاد القارة؛ نظير ما تحويه من فرص استثمارية ناضجة ومرتقبة. كما أعلنت مجموعة التنسيق العربية عن تخصيص ٥٠ مليار دولار أمريكي لدعم التنمية في الدول الأفريقية.

وتضمن المؤتمر عقد 7 جلسات اقتصادية مثرية، بدأت الجلسة الأولى بعنوان: "الوصول إلى الطاقة: بناء شراكات طاقة مستدامة"، حيث ناقشت تعزيز الشراكات بين المملكة وأفريقيا في قطاع الطاقة لتسريع التنمية المستدامة؛ فيما سلطت الجلسة الثانية التي عقدت بعنوان "الاستثمار في المستقبل" الضوء على أهمية الجهود المشتركة بين المملكة وأفريقيا لدفع مستقبل اقتصادي مستدام.

وقدم المؤتمر في جلسته الثالثة التي عقدت بعنوان "تعزيز أطر التعاون لضمان الأمن الغذائي للمنطقة والعالم" منظوراً شاملاً للمشهد الزراعي وإمكانياته وتحدياته والأمن الغذائي في المملكة وأفريقيا؛ وخلال الجلسة الرابعة التي عقدت بعنوان "رأس المال البشري — مفتاح النمو الاقتصادي" ناقش المؤتمر أهمية المعرفة والمهارات والقدرات لدى الشباب في النمو الاقتصادي وأثرها على زيادة الإنتاجية وارتفاع مستوى الدخل.

كما ناقش المؤتمر مشهد قطاع التعدين وتحدياته وفرص التعاون والنمو بين المملكة والقارة الأفريقية خلال الجلسة الخامسة التي عقدت بعنوان "جيل جديد من الصناعات التعدينية المسؤولة والمستدامة"؛ في حين بحثت الجلسة السادسة التي عقدت بعنوان "إعادة تصور السياحة: وجهات جديدة تثري خارطة السياحة العالمية"، تعزيز التعاون في قطاع السياحة بين المملكة وأفريقيا، مع استعراض مبادرات السياحة فيهما والتحديات التي تواجهها.

في حين استعرضت الجلسة السابعة التي عقدت بعنوان "خارطة الطريق للتعاون في مجال التنمية المستدامة" الدور المحوري لمؤسسات وبنوك وصناديق التنمية السعودية والعربية في رسم مستقبل أفريقيا المستدام والمزدهر.

الدين العام.. والإجراءات الاستباقية

حسين الرقيب
محلل مالي

الأزمات المالية المتتابعة رفعت حجم الدين العالمي، وحالة عدم اليقين بتحسن الاقتصاد تثير المخاوف من حدوث أزمة مالية جديدة، ففي الاقتصادات المتقدمة، بلغ الدين العام مستويات غير مسبوقة، وفي الأسواق الصاعدة تراكمت الديون إلى مستويات عالية جدا، وهناك 40% من البلدان منخفضة الدخل بلغت مرحلة المديونية الحرجة، ومعها قد تصل إلى مرحلة التخلف عن سداد خدمة الدين العام.

المملكة - ولله الحمد - مرت من تلك الأزمات بأقل الأضرار، وحسب بيانات الميزانية السعودية 2024 احتلت مرتبة متقدمة من بين دول العشرين من حيث الأقل في نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ورغم أن الحكومة تستطيع خفض مستوى الدين، إلا أنها رأت أن المرحلة المقبلة تحتاج لإنفاق رأسمالي كبير من أجل دعم مشاريع الرؤية المعول عليها بنقل الاقتصاد إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة والتقليل من تأثير تقلبات أسعار النفط.

ولذلك تعتقد الحكومة السعودية أن زيادة الإنفاق من شأنها زيادة معدلات نمو الناتج المحلي، وخصوصا الناتج المحلي غير النفطي، وبالتالي فإن الضخ المالي العالي سيفوق عائده على الاقتصاد بكثير تكاليف الاقتراض، وهو ما تحقق فعليا خلال السنوات الماضية، كما أن استدامة وصول المملكة إلى أسواق الدين تحافظ على منحنى العائد الطبيعي، وتساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات أكثر دقة، وتعطيهم القدرة على تحليل الاستثمارات، كما أنها توفر معلومات لوكالات التصنيف الائتماني، من أجل تحديد تصنيف ائتماني مستحق.

اقتصاد المملكة ينمو رغم المخاطر والمتغيرات الاقتصادية حول العالم، والأحداث الجيوسياسية ما زالت تشكل تحديا للاقتصاد العالمي، ولعل ذلك هو ما دفع المركز الوطني للدين لأعداد خطة جيدة أخذت في الحسبان عند إعداد استراتيجية الدين العام وموازنة قرارات التمويل مع خمسة اعتبارات للمخاطر وهي: السيولة، وإعادة التمويل، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، والتصنيف الائتماني، إضافة لعمله مع البنك المركزي على ضمان عمق سوق الدين المحلي، بما يكفي لاستيعاب أحجام الإصدارات واستقرار أوضاع السيولة في السوق المحلي.

ولعل توقعات التقرير الصادر عن إدارة الدين بارتفاع حجم الدين في عام 2024 إلى حوالي 1.115 مليار ريال تمثل نسبة 26.2% من الناتج المحلي الإجمالي هي ما يبرر توجه الحكومة إلى زيادة الدين الذي يفضي إلى زيادة في الناتج المحلي، كما أن متوسط تكلفة الدين الذي بلغت نسبته 3.62% في نهاية عام 2023 يعد أقل بكثير من تكلفة الدين الحالية، وهذا مؤشر على نجاح المملكة في الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها بالحصول على ديون منخفضة التكلفة.

التصنيف الائتماني للديون السيادية مهم لأي دولة، والمحافظة عليه أو رفعه هو إحدى أولويات الحكومة من أجل خفض تكاليف الاقتراض عليها وعلى صندوق الاستثمارات العامة والشركات، ورغم ارتفاع الدين العام خلال السنوات الماضية، إلا أن شركات التصنيف الائتماني رفعت درجة تصنيفها للمملكة، بفضل الإجراءات الاستباقية التي انتهجتها.

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تختار وزير المالية السعودي

محمد الجدعان رئيسـاً جديـداً لهـا

أعلـن صنـدوق النقـد الدولي، فـي 29 جمادى الأولـى 1445هـ الموافـق 13 ديسـمبر 2023م، اختيار المملكة العربية السـعودية لرئاسـة اللجنة الدولية للشـؤون النقدية والمالية، التي تعمل على تقديم الدعـم لمجلـس محافظـي صنـدوق النقـد الدولي فـي مجال الرقابـة على النظـام النقـدي والمالي العالمـي، بمـا فـي ذلـك الإجـراءات اللازمـة لمواجهة ما يطـرأ من أحداث قـد تسـبب اضطرابات في النظام.

واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، هي الجهاز الداعم المعني بالسياسات المنبثق عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي، وقد اختارت معالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، وزير المالية بالمملكة العربية السعودية، لرئاسة اللجنة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من 4 يناير 2024 ، وذلك خلفا للسيدة ناديا كالفينو، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والتحول الرقمي في إسبانيا، التي ترأست اللجنة منذ 3 يناير 2022م.

وأوضح معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان أن اختيار المملكة لرئاسة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية للفترة 2024-2027م يعكس الثقة في مكانتها القيادية عالمياً وإقليمياً، ودورها المحوري في تعزيز العمل الدولي متعدد الأطراف.

وشكر معاليه الرئيسة السابقة للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، السيدة ناديا كالفينو، على إنجازاتها خلال فترة عملها، مؤكداً تطلعه إلى العمل مع أعضاء اللجنة وإدارة الصندوق نحو تعزيز استقرار وفعالية النظام النقدي والمالي العالمي.

يذكر أن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تناقش المسائل المتعلقة بتعزيز نمو واستقرار الاقتصاد العالمي، وضمان الاستقرار المالي العالمي، وأصبحت منصة رئيسية لتوفير التوجه الإستراتيجي لعمل وسياسات صندوق النقد الدولي.

وتضم اللجنة 24 عضواً من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، وتستند في آلية عملها واتخاذ قراراتها على توافق الآراء، بما في ذلك اختيار رئيسها، وهي عادة تجتمع مرتين في السنة خلال الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، ومن المقرر عقد اجتماع اللجنة القادم خلال شهر أبريل 2024 في العاصمة واشنطن.

وتأتي رئاسة المملكة للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تأكيداً لالتزامها القوي بتعزيز العمل متعدد الأطراف، وانعكاسا لدورها القيادي في دعم النمو الاقتصادي إقليمياً وعالمياً.

معالي محمد الجدعان في دافوس 2024:

العالم والمنطقة بحاجة إلى سعوديـــة قويـــة

تعزيـز الثقـة، هـو عنـوان الاجتمـاع السـنوي الرابـع والخمسـين للمنتـدى الاقتصـادي العالمـي "دافـوس" للعـام 2024، الـذي وفر مسـاحة بالغـة الأهمية للتركيـز على المبـادئ الأساسـية التي تقود الثقـة، بمـا فـي ذلـك الشـفافية والاتسـاق والمسـاءلة، ويهـدف إلـى إعـادة بنـاء أسـاس مـن الثقـة وتوليـد أفـكار جديـدة وتطويـر شـراكات يمكنهـا تحسـين النتائـج للنـاس والاقتصـادات والكوكـب.

وشـارك فـي الاجتمـاع مـا يقـارب 3000 فـرد مـن قـادة الحكومـات وقطـاع الأعمـال والمجتمـع المدنـي مـن أكثـر مـن 125 دولـة، بمـا فـي ذلـك 350 رئيـس دولـة وحكومـة ووزراء، توصلـوا خلالـه إلـى وجهـات نظـر متنوعـة حـول القضايا الرئيسـية، وشـملت أعمالـه عقـد أكثـر مـن 450 جلسـة وورشـة عمل، مما سـاهم في تسـهيل الحـوار والنقـاش والمواءمـة عبـر العديـد مـن وجهـات النظـر.

ومـن 16 حتـى 19 يناير، أطلـق المنتـدى وطـور مـع شـركائه أكثـر مـن 50 مبـادرة عاليـة التأثيـر، لتكـون بمثابـة منصـات مسـتمرة للتعـاون متعـدد السـنوات عبـر المناطـق الجغرافيـة والصناعـات، كمـا تقـدم المشـاركون فـي أعماله الاقتصاديـة بأفـكار ومبـادرات جديـدة لزيـادة المرونـة والأمـن، وإحيـاء النمـو الاقتصـادي، وحمايـة المنـاخ والطبيعـة، وتحقيـق التـوازن بيـن الابتـكار وحواجـز التكنولوجيـا، والاسـتثمار فـي الوظائـف والمهـارات والصحـة.

وقـال المؤسـس والرئيـس التنفيذي للمنتـدى الاقتصـادي العالمـي كلاوس شـواب: "يتعيـن علينـا إعادة بنـاء الثقـة فـي مسـتقبلنا، وأن نثـق فـي قدرتنـا علـى التغلـب علـى التحديـات، والأهـم مـن ذلـك، الثقـة فـي بعضنـا البعـض"، مضيفـاً: "الثقة ليسـت مجرد شـعور؛ الثقة هي التزام بالعمـل، والإيمـان، والأمـل".

وأظهـر مقيـاس التعـاون العالمـي الجديـد مرونـة المنتـدى خـلال معظـم العقـد الماضـي، خاصـة فـي مجـالات التجـارة، والابتـكار والتكنولوجيـا، والمنـاخ ورأس المـال الطبيعـي، لكنـه تعـرض للتراجـع بسـبب الانخفاض الحاد في التعاون علـى السـلام والأمـن.

وشـاركت المملكة السـعودية بوفد رفيـع المسـتوى، فـي الاجتمـاع السـنوي للمنتـدى الاقتصـادي العالمـي 2024، حيـث تـرأس الوفد صاحـب السـمو الأمير فيصـل بـن فرحـان وزيـر الخارجيـة، وضـم صاحبة السـمو الملكـي الأميـرة ريمـا بنـت بندر سـفيرة خادم الحرمين الشريفين لـدى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ومعالي وزير الدولة للشؤون الخارجية عضـو مجلس الـوزراء مبعوث شـؤون المناخ الأسـتاذ عادل الجبيـر، ومعالي وزير المالية الأسـتاذ محمـد الجدعان، ومعالـي وزيـر التجـارة الدكتـور ماجـد القصبـي، ومعالـي وزيـر الاسـتثمار الأسـتاذ خالـد الفالـح، ومعالـي وزيـر الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات المهندس عبدالله السـواحة، ومعالي وزيـر الصناعـة والثـروة المعدنيـة

معالي وزير المالية خلال جلسة في منتدى "دافوس" 2024م

الأستاذ بندر الخريّف، ومعالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل الإبراهيم.

وناقش الوفد السعودي، أبرز التحديات الراهنة، وأهمية معالجتها عبر تعزيز التعاون الدولي، ودعم التكامل الاقتصادي، واستدامة الموارد، والاستفادة من الابتكار والحلول التقنية، إلى جانب ضرورة استكشاف الفرص التي تتيحها التقنية الناشئة، وتأثيرها على عملية صنع السياسات والقرارات في المجتمع الدولي، كما سلط الضوء على التقدم الذي تم إنجازه في إطار رؤية السعودية 2030، ومسيرة التحول والتنمية التي تشهدها المملكة في مختلف المجالات، والفرص الاستثمارية المتاحة في العديد من القطاعات التي تستهدف الوصول إلى اقتصاد مزدهر ومتنوع ومنفتح على فرص التعاون المشترك.

وفي ظل ما تمتلكه المملكة من قدرات تنافسية عالية، قام الوفد السعودي خلال المنتدى بمشاركة خبراته في تحسين القدرة التنافسية وتعزيز جاذبية المملكة كوجهة للاستثمار الخاص والأجنبي، كما استعرض أفضل الحلول والممارسات التي طورتها المملكة لتعزيز مرونة الاقتصاد وتحقيق الاستدامة المالية بما يتواءم مع طموحاتها للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام، تماشياً مع رؤية السعودية 2030.

وأكد معالي الجدعان خلال الجلسة الحوارية الأولى في المنتدى والتي حملت عنوان "تنظيم المؤسسات غير البنكية"، ضرورة تفادي تطبيق الأطر التنظيمية المخصصة للبنوك على قطاع المؤسسات المالية غير البنكية لكونه يشكّل معوقاً للإبداع، كما طلب من الحكومات خلال الجلسة الحوارية الثانية التي عقدت بعنوان "المرونة: مفهومها وسبل تحقيقها"، بأن تعطي الأولوية للإصلاحات الهيكلية المؤسسية والمالية والتنظيمية لتعزيز مرونتها وقدرتها على الاستجابة للصدمات.

وفي الجلسة الحوارية الثالثة التي عقدت تحت عنوان "المملكة العربية السعودية: المسار نحو المستقبل"، أكد معالي وزير المالية عزم المملكة مضاعفة الجهود لتنمية الاقتصاد السعودي، وذلك لأن العالم والمنطقة بحاجة إلى سعودية قوية. وفي الجلسة الحوارية الرابعة بعنوان الآفاق الاقتصادية العالمية، أشار معاليه إلى أن الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها المملكة في الأعوام السبعة الماضية ساهمت بشكل كبير في تعزيز مرونتها لمواجهة مختلف التحديات، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية الحالية.

وشهد يوم الخميس 19 يناير توقيع المملكة العربية السعودية اتفاقيتين استراتيجيتين مع منصة الابتكار الخاصة بالمنتدى الاقتصادي العالمي UpLink لإيجاد الحلول العالمية المبتكرة لأكثر القضايا البيئية إلحاحًا ومواجهة تحديات الاستدامة، وتهدف الاتفاقيتان إلى تعزيز المنظومات الحيوية الداعمة للابتكار وتمكين رواد الأعمال المؤثرين في مراحل مبكرة، لما فيه من تحفيز الاستثمارات ودعم

الحلول التي تعالج تحديات التنمية المستدامة الملحة، بما في ذلك تدهور المحيطات وفقدان التنوع الحيوي وتسريع فرص الاقتصاد الدائري للكربون. كما تم توقيع مذكرة تفاهم تعزز التعاون بين المملكة العربية السعودية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتشمل العديد من مبادرات تطوير السياسات العامة الاقتصادية، والحوكمة المؤسسية والاستدامة.

كما استضاف جناح "مجلس الشباب" الذي أقامته مؤسسة محمد بن سلمان "مسك" نخبة من القادة وصُنّاع القرار والشباب الواعد والطموح من حول العالم، وشاركت نتائج استبيانها العالمي الذي أُجري على 18 ألف شاب وفتاة وكذلك 500 قائد من 20 دولة، واستقصى الاستبيان العوامل الرئيسية التي تُمكِّن من تحقيق التغيير المجتمعي الإيجابي، ومواجهة التحديات العالمية للشباب؛ مثل الوصول إلى التعليم ذي الجودة العالية، واستخدام الأدوات الرقمية، وتغيُّر المناخ.

واختتمت المملكة مشاركتها في دافوس، بإعلان استضافة الرياض لاجتماع خاص للمنتدى الاقتصادي العالمي يومي 28 و29 من شهر أبريل للعام 2024، وشكل هذا الإعلان أحد محطات الاتفاقية المحورية بين المملكة العربية السعودية والمنتدى الاقتصادي العالمي، حيث سيستضيف أكثر من 700 شخصية من القيادات العالمية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمعية لتعزيز الحوارات وتعميق مسارات التعاون الدولي.

معالي وزير المالية خلال جلسة في منتدى "دافوس" 2024م

مشروع البحر الأحمر..

آفاق جديدة لاقتصاد متنوع في المملكـــة

منـذ الإعـلان عنـه فـي يوليـو 2017م من قبـل صاحب السـمو الملكـي ورئيـس مجلس الـوزراء ولي العهـد محمـد بـن سـلمان بن عبـد العزيز آل سـعود، يشـغل مشـروع البحر الأحمـر السـياحي فكر كل مسـتثمر وسـائح في المملكة العربية السـعودية، وها هي أبوابه تُفتح في التاسـع من أكتوبر 2023 تحـت شـعار "عالـم ما بعـده عالم" لتسـتقبل الزوار مـن جميع أنحـاء العالـم بخدمات مميـزة ومناظر تأسـر الأنفاس.

يأتي افتتاح هذا المشروع بمساحته البالغة 28 ألف كيلومتر تقريبًا بين مدينتي الوجه وأملج، والذي يتضمن أكثر من 90 جزيرة بكر، في ظل الإعلان عن تسهيل الحصول على تأشيرة الدخول للسعودية إلكترونيًا من قبل السياح في العام 2019م.

ويفيض المشروع بخيرات الطبيعة التي لا تُحصى، كالشواطئ الصافية والبراكين الخامدة، والكثبان الرملية والجبال الخلابة، ويعد موطنًا لرابع أكبر حيد مرجاني مزدهر في العالم، الذي يحوي الكثير من الموائل البحرية والشعب المرجانية الخلابة المحمية المزدهرة.

وتضم الوجهة الساحرة كذلك عددًا من المشاريع الفرعية التي تزيد من جودة الخدمات المقدمة للزوار وتضفي طابعًا ممتازًا لرحلة مثالية، كجزيرة أمهات وجزيرة شيبارة وجزيرة شورى، ومطار البحر الأحمر الدولي، ومشتل البحر الأحمر، ومنتجع دزرت روك الجبلي، ومنطقة ترتل بي السكنية التجارية، وأخيرًا منتجع ساوثرن دونز.

وتعد شركة البحر الأحمر المسؤولة عن إنشاء المشروع، والمملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة PIF، من أكثر شركات التطوير العقاري طموحاً في العالم، حيث قامت بتفانٍ وإخلاص بتبني نموذج جديد للتنمية المستدامة، تضع فيه كل من الإنسان والطبيعة في المقام الأول، وتقدم أحدث الابتكارات لتسهيل الحياة الإنسانية بالمحافظة على البيئة من حولها، وإحداث تغيير إيجابي في المجتمعات وبيئات العمل وقطاع الضيافة والفندقة بالكامل.

وتعتبر الشركة إحدى ركائز استراتيجية رؤية السعودية 2030، من خلال مساهمتها بدور جوهري في مسيرة تحول المملكة، حيث تستشرف آفاقا اقتصادية جديدة وتعزز التراث البيئي والثقافي الغني في السعودية.

ورحبت البحر الأحمر الدولية بأول زوارها من أصحاب السمو والمعالي وكبار الشخصيات على متن رحلة الخطوط السعودية المتزينة بشعار وجهة البحر الأحمر في 11 من أكتوبر 2023، بالتزامن مع إطلاقها لأول شركة طيران مائي في السعودية وهي شركة فلاي رد سي، والتي تنقل زوار الوجهة من مطار البحر الأحمر الدولي إلى الجزر الموجودة في البحر، كما أسست في 16 من أكتوبر أكبر شبكة نقاط شحن للمركبات الكهربائية في السعودية.

وكترخيص هو الأول من نوعه، دشنت البحر الأحمر الدولية في 23 من أكتوبر أول مهبط مائي في السعودية، وهو المهبط الموجود في جزيرة أمهات في وجهة البحر الأحمر، حيث يستوفي المهبط جميع متطلبات اللوائح التنفيذية للهيئة العامة للطيران المدني لسلامة الطيران.

ويهدف مشروع البحر الأحمر إلى دفع عجلة الاقتصاد وتنويع مصادره في المملكة لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للاقتصاد، كما يطمح إلى توفير 70 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بحلول 2030، وأن يكون رائدًا في مجال التطوير المتجدد، ومساهمًا في الناتج المحلي الإجمالي، ومحسنًا للبيئة المحلية ونوعية الحياة للمجتمعات المحيطة، وأخيرًا مطورًا لصناعات مزدهرة كالسياحة والضيافة.

ويمتلك المشروع ساحلاً طبيعياً على البحر يمتد على مساحة 200 كيلومتر مربع، وكذلك يحوي 22 جزيرة مطورة، كما تعتبر نسبة الأراضي والبحيرات البكر فيه 75%، كما يحوي 9 جزر مخصصة كمناطق محمية بيئيًا، وتم توقيع ما يقارب 1000 عقد حتى الآن بقيمة 25 مليار ريال سعودي.

ويضم المشروع عددًا من المنتجعات والفنادق المصممة بعناية فائقة كمنتجع سيكس سنسز المستوحى معماريًا من الحضارة النبطية الموجودة في المملكة والمحيط الصحراوي الرائع للبحر الأحمر، أما منتجع ستريجس فهو يقع على جزيرة أمهات الموجودة في البحر الأحمر ويمكن الوصول إليه عن طريق القوارب أو الطائرات المائية، ويحوي المنتجع 90 فيلا تندمج بشكل جميل مع المناظر البديعة الجمال حولها، حيث تحيط به الشعاب المرجانية الزاهية، كما يقدم هذا المنتجع خدمات متنوعة كنادٍ للياقة البدنية ومنطقة مخصصة للأطفال وغيرها من الخدمات المميزة.

كما يمكن المشروع الزوار من خوض العديد من التجارب الاستثنائية، كالأنشطة الرياضية فوق سطح الماء التي تقدمها شركة واما المتخصصة مثل التجديف جلوسًا ووقوفًا وركوب القوارب والتزلج الشراعي على الأمواج والإبحار، أما شركة جالاكسيا فتقدم الأنشطة في أعماق البحار، كدورات الغوص ورحلاته ذات الأهداف المتنوعة كالحفاظ على البيئة البحرية أو اكتشاف الآثار تحت الماء.

أما التجارب على اليابسة كركوب دراجات في المسارات الصحراوية سواء أكانت درجات عادية أم بإطارات ضخمة أم كهربائية، وكذلك تجربة الجري في الطبيعة وتجربة الهايكينق أو تسلق الجبال التي تقدم من قبل

شركة أكون المتخصصة في هذا المجال.

وأخيرًا تجارب الثقافة التي يشارك فيها المجتمع المحلي حكاياته وخبراته مع الزوار من خلال التخييم وتربية الصقور، وزيارة الأسواق الشعبية والمناطق الأثرية، وتجربة الطهو ومتابعة حركة النجوم وزراعة أشجار المانغروف وغيرها من التجارب والأنشطة الممتعة المختلفة.

كما أعلنت البحر الأحمر الدولية في 5 أكتوبر عن تخرج أول دفعة من برنامج الأمن السياحي لتأهيل الخريجين وتوظيفهم للعمل على توفير الأمن والسلامة وكافة سبل الراحة للزوار داخل الوجهات السياحية التي تطورها وذلك من خلال شركة البحر الأحمر الأمنية التابعة لها.

وقد كشفت الشركة في 6 نوفمبر عن علامتها التجارية الفندقية الفاخرة "شيبارة" في معرض سوق السفر العالمي المقام في لندن، ومن المقرر أن يفتتح المنتجع الواقع في بحيرة الوجه المزدهرة في 2024، وتتميز فلل المنتجع بتصميم هندسي فولاذي فريد، عوضًا عن كونه دائريًا يتميز كذلك بكونه عائمًا فوق سطح البحر، حيث يعتبر أول منتجع تملكه البحر الأحمر الدولية.

وتطمح الشركة بحلول 2030 إلى افتتاح أكثر من 50 منتجعًا يوفر أكثر من 8000 وحدة فندقية، إضافة إلى 1000 وحدة أخرى موزعة على 22 جزيرة وستة مواقع داخلية بالإضافة إلى مراس فاخرة وملاعب غولف، ومطاعم ومقاهي، ومرافق للترفيه والاستجمام.

الجدير بالذكر أن شركة البحر الأحمر الدولية قد حققت في 20 نوفمبر أعلى درجة مسجلة حتى الآن في تصنيف المدن، حاصدة بهذا الإنجاز الجائزة البلاتينية المرموقة LEED v4.1، وقد أطلق عليها المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء لقب "المطور المتميز" في حفل توزيع جوائز LEED Homes لعام 2023.

كما أصبحت الشركة في 27 من نوفمبر، أول شركة على مستوى العالم تحصل على أعلى مستوى – الأمثل - لممارساتها المتكاملة في الأداء المتميز من "معهد مؤشرات الأداء الرئيسية" المرموق، حيث تُقيم الشهادة تصميم وتنفيذ استراتيجية الشركة وهيكل إدارة الأداء، وقد حققت الشركة أعلى تقييم (المستوى 5)، في حين أن متوسط مستوى النضج في دول مجلس التعاون الخليجي يبلغ 3 من أصل 5. وأشار تقرير "معهد مؤشرات الأداء الرئيسية" إلى منهجية بطاقة الأداء المتوازن المبتكرة للشركة، حيث أضيفت (الاستدامة) كمنظور خامس، ما يؤكد أهمية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بالإضافة لمفهوم السياحة المتجددة الذي تتبناه الشركة.

كما أعلنت الشركة في 16 من يناير 2024، عن النجاحات والإنجازات التي تحققت في عام 2023، والتي تمثلت في إنشاء 21 شركة تابعة، مما ساعد على تعزيز مكانتها كواحدة من الشركات الأكثر نموًا على مستوى المملكة العربية السعودية.

التحول إلى أساس الاستحقاق.. نقلة لتحقيق الأهداف الاستراتيجيـــة

عبدالله حمد المهذل
رئيس مركز الاستحقاق المحاسبي

يعد مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أحد المشاريع والمبادرات الوطنية المنبثقة عن برنامج التحول الوطني والتي تتبناها وزارة المالية ممثلةً في وكالة الوزارة للشؤون المالية والحسابات، وقد عزز هذا المشروع بصدور الأمر السامي الكريم بإلزام جميع الجهات الحكومية بالتحول من تطبيق الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، وأن تقوم وزارة المالية بتقديم الدعم والمتابعة لتلك الجهات.

ولا شك أن التخلي عن الأساس النقدي المحاسبي وتبني أساس الاستحقاق جاء كضرورة فرضتها التطورات المتسارعة في مختلف مجالات المعرفة، مما أوجب علينا في الوزارة العمل على اللحاق بركب تلك التطورات، عبر إطلاق هذا المشروع الذي يمثل برنامجاً متكاملاً بدءاً بالمفاهيم وصولاً إلى القوائم المالية المتكاملة التي تعكس المركز المالي للحكومة وفق أساس الاستحقاق.

ويمثل هذا المشروع الاستراتيجي نقلة نوعية ستمكّن الوزارة من تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتحسين التخطيط المالي، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، تحقيقاً لإحدى ركائز رؤية السعودية 2030 المعنية بتحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية ضمن برنامج تحسين نظام المحاسبة الحكومية ومعايير التدقيق المحاسبي.

ومنذ إقراره ولله الحمد بدأنا نلمس آثار هذا المشروع في ما تحقق من الأهداف والمنافع التي شملت دعم اتخاذ القرارات، ودعم عمليات التخطيط، وتحسين جودة المعلومات المالية، وتحسين الأداء المالي وقابليته للمقارنة، وإنشاء نظام مالي موحّد ومتكامل ودقيق، وزيادة موثوقية حصر الأصول والالتزامات، وبناء مركز مالي موحّد للدولة.

رحلتنا في التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي انطلقت في العام 2017م، تخلل مراحلها الأولى موضوع استراتيجي ومهم لعملية التحول وهو اختيار الإطار والمعايير المحاسبية الملائمة، وبالفعل كانت لدينا دراسة متكاملة حول هذا الموضوع انتهت بتبني معايير المحاسبة بالقطاع العام IP-SAS، وبعد الانتهاء من مرحلة دراسة الوضع الحالي والتخطيط والتصميم، انتقلنا إلى مرحلة بناء الأدلة والممكنات وتطوير المعايير والسياسات المحاسبية اللازمة لتحقيق عملية التحول، تلتها مرحلة التهيئة والتطبيق التجريبي مع عدد محدود من الجهات الحكومية.

واليوم نسعد بما حققته الجهات الحكومية من إعداد أرصدة افتتاحية ومسك السجلات المحاسبية، ليتوج ذلك الجهد بإصدار قوائم مالية ومن ثم المركز المالي للدولة والذي سيحقق لنا فوائد عديدة ويوفر لنا معلومات عن موارد تلك الجهات والتزاماتها، كذلك يوفر معلومات مالية دقيقة وشاملة تدعم في اتخاذ القرار المناسب.

بالتأكيد ما وصلنا له اليوم هو خطوة كبيرة ومباركة -ولله الحمد- يرجع الفضل فيها -بعد توفيق الله- إلى الدعم اللامحدود من قيادتنا الرشيدة التي أولت أهمية نوعية لهذا المشروع الاستراتيجي، وقدمت له الدعم الكامل.

كما أؤكد لكم أن ما تم تحقيقه هو خطوة أولى ستليها -بإذن الله- خطوات حتمية لتأكيد استدامة الأعمال بأساس الاستحقاق وتعزيز المكتسبات المحققة.

إطلاق 5 منتجـات..
للإقامة المميزة لتعزيز مكانة المملكـة عالميًا

انطلاقًا من رؤية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله - أعلن معالي رئيس مجلس إدارة مركز الإقامة المميزة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي في 10 يناير 2024 عن إطلاق 5 منتجات للإقامة المميزة في إطار المستهدفات الوطنية لتعزيز مكانة المملكة لتكون مركزًا عالميًا يحتضن أفضل العقول والمواهب والاستثمارات، ولتمكين الاقتصاد الوطني من خلال إيجاد الوظائف، ونقل المعرفة..

وأوضح القصبي أن المنتجات الخمسة الجديدة للإقامة المميزة، هي: إقامة كفاءة استثنائية، وإقامة موهبة، وإقامة مستثمر أعمال، وإقامة رائد أعمال، وإقامة مالك عقار، مؤكدًا أن هذه الخطوة تشكل تعبيرًا عمليًا لتوجهات المملكة المستقبلية نحو اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والاستثمار في قطاعات جديدة.

وأكد معاليه أن المنتجات الخمسة للإقامة المميزة، ستوفر لحامليها فرصة الاستقرار والعمل في المملكة، وتفتح الأبواب لكل من يشكّل قيمةً مضافةً للاقتصاد الوطني، ليكونوا شركاء في المساهمة في رؤية السعودية 2030.

يأتي إطلاق المنتجات الخمسة لتتناسب مع كل فئة، حيث صُممت إقامة "كفاءة استثنائية" لكل كفاءة إدارية وصحية وعلمية وبحثية، ممن لديهم المهارات أو الخبرات النوعية أو كبار التنفيذيين الذين يسهمون في نقل المعرفة إلى الكوادر الوطنية، فيما صُممت إقامة "موهبة" للمواهب والمتخصصين في المجالات الثقافية والرياضية، ليكونوا جزءًا من الحراك الثقافي والرياضي والتطور المستمر ، في حين صُممت إقامة "مستثمر أعمال" للمستثمرين الراغبين بالاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة في المملكة، والاستفادة من الفرص والمزايا التنافسية التي تقدمها وتطوّر بيئة الأعمال فيها.

وتُمنح إقامة "رائد أعمال" لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الرائدة وذات الأفكار المبتكرة والإبداعية الراغبين في إطلاق أعمالهم أو تطوير شركاتهم الناشئة في المملكة، ليكونوا مشاركين في رحلة التحول الاقتصادي الطموحة، في حين خُصصت إقامة "مالك عقار" لمالكي العقار الراغبين بالحصول على الإقامة المميزة والاستقرار في المملكة، والتمتع بما توفره من مستويات رفيعة من جودة الحياة وعوامل الجذب المختلفة، حيث تُعد المملكة من الأسواق العقارية الواعدة بفضل ما تشهده من نهضة اقتصادية شاملة.

يذكر أن المنتجات الخمسة الجديدة قد جرى العمل عليها بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين لمركز الإقامة المميزة من الجهات الحكومية، وتتيح عددًا من المميزات للحاصلين عليها، من أبرزها إمكانية مزاولة الأعمال التجارية، وتملك العقارات والانتفاع بها، والحصول على تصريح عمل لحاملها وكذلك أفراد أسرته، إضافة إلى غير ذلك من المميزات التي يسعى مركز الإقامة المميزة على إتاحتها بالتعاون مع الجهات الحكومية.

بتصميم مستقبلي مبتكر وغير مسبوق...

شركة القديـــة تطلق إستـــاد الأمير محمد بن سلمان

في 15 يناير 2024، أعلن مجلس إدارة شركة القدية للاستثمار إطلاق الإستاد الرئيسي الجديد بمدينة القدية، الذي سيحمل اسم صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حيث سيكون واحداً من أبرز الملاعب في العالم، وسيزود بتقنيات وإمكانات غير مسبوقة تجعله متعدد الاستخدامات، وقادراً على استضافة أكبر الأحداث الرياضية والترفيهية والثقافية في المملكة العربية السعودية.

وسيبنى الاستاد على بعد 40 دقيقة فقط من مدينة الرياض في قلب مدينة القدية، وبالتحديد على إحدى قمم جبل طويق بارتفاع 200 متر، وسيسهم الاستاد في تعزيز فلسفة القدية المتمثلة في قوة اللعب، ومن المتوقع أن يجذب الزوار من جميع أنحاء العالم، من خلال تصميمه الاستثنائي ومميزاته التقنية الفريدة، التي ستجعل المشجع يشعر وكأنه في قلب الحدث.

وسيمثل المشروع الجديد محطةً مهمة في مسيرة تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، إذ سيسهم في تعزيز السياحة وإتاحة آلاف فرص العمل والإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني، وزيادة عدد الزيارات المتوقعة سنوياً إلى المملكة بمعدل 1.8 مليون زيارة من خلال جذب عشاق رياضة كرة القدم، وستة ملايين زيارة من المهتمين في الأنشطة الأخرى غير مباريات كرة القدم.

ومن المقرر أن يصبح الإستاد، الملعب الحاضن لناديي النصر والهلال، وسيستضيف عدة مسابقات كروية محلية وعالمية كبرى، كما أنه واحد من المواقع المقترحة لاستضافة مباريات بطولة كأس العالم 2034 التي نجحت المملكة مؤخراً في الفوز باستضافتها.

تصميمه المبتكر كذلك سيسمح باستخدامه في أغراض متعددة، حيث يمكن تحويل أرضيته بالكامل في غضون ساعات إلى ساحة مهيأة لإقامة مختلف الفعاليات الرياضية والترفيهية مثل: مسابقات الرجبي، والملاكمة, والفنون القتالية المختلطة, وبطولات الرياضات الإلكترونية, والمعارض والحفلات الموسيقية الكبرى.

ومن بين هذه التقنيات الفريدة من نوعها، الأرضية والسقف والحائط العلوي القابل للطي والسحب، والتي تتيح فتح أحد جوانبه توفر إطلالة ساحرة على الجزء السفلي من المدينة الذي يضم وجهات رائدة مثل 6 فلاجز مدينة القدية، ومتنزه الألعاب المائية.

وعلاوة على ذلك، ستتم تغطية الإطار الخارجي للإستاد وبعض جدرانه الداخلية وسقفه بعدد قياسي من شاشات العرض يبلغ طولها 1.5 كيلو متر، لتقدم تجربة غامرة ومثيرة للزوار.

ومن التقنيات اللافتة كذلك التي سيزود بها الإستاد الجديد، تقنية تحكم مناخي متطورة، ستسمح بإقامة الفعاليات والمسابقات فيه على مدار العام دون استهلاك معدلات كبيرة من الطاقة، وذلك من خلال إنشاء بحيرة تبريد صديقة للبيئة تحت الاستاد مباشرةً، بحيث تضخ مياه الأمطار التي تُجمع من الاستاد والمنطقة المحيطة به إلى حائط ثلجي، ما يؤدي إلى تبريد الهواء الداخل إلى نظام التكييف المركزي فيه.

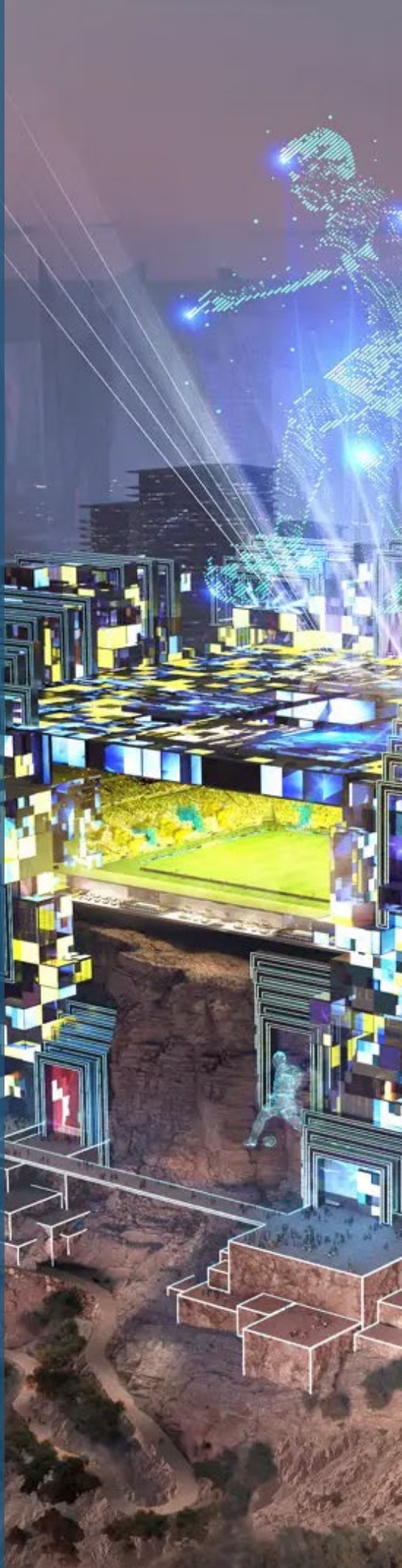

لإكسابهم معرفة تسهم بارتقاء أدائهم الوظيفي..

إطلاق "برنامج تأهيل المتميزين"

حرصا منها على تأهيل الكوادر البشرية ضمن بيئة منتجة، أطلقت وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برنامج تأهيل المتميزين، وهو برنامج تدريب على رأس العمل انطلق بنسخته الأولى في 9 أغسطس 2020، ولمدة 18 شهرًا صقلت فيها مهارات المتدربين ليكتسبوا خبرة كبيرة في هذه المدة قد يأخذ اكتسابها مدة 3 إلى 4 سنوات في جهات أخرى، وها هو البرنامج يعود في نسخته الثانية لعام 2023 لمدة 12 شهرًا بكوادر شابة طموحة ذات تخصصات مختلفة تهدف إلى تطوير خبراتها لزيادة الإنتاجية وتحريك عجلة التنمية.

ويهدف البرنامج إلى إعداد الكوادر البشرية المميزة والمؤهلة عمليًا لتسهيل انضمامهم لوزارة المالية، وتطوير مهارة المشاركين وإكسابهم الخبرة والمعرفة اللازمة خلال مدة البرنامج، كما يهدف لتقديم الدعم المستمر لوكالات الوزارة بالكوادر المتميزة لرفع مستوى الأداء الوظيفي وضمان استمرارية الأعمال.

ويستهدف البرنامج خريجي البكالوريوس والماجستير المتميزين الذين ليسوا على رأس العمل، ليتم تدريبهم وصقل مهاراتهم وفق خطط وبرامج محددة، تضمن أن تكون مخرجاتها مناسبة لسوق العمل، وعليهم تحقيق عدد من الشروط التي تضمن قبولهم، وهي أن يكونوا حاملين للجنسية السعودية، وألا يتجاوز تاريخ تخرجهم السنوات الأربع ، والانتظام الدراسي، وألا تقل درجة التخرج عن 3 من 4 أو 4 من 5، والحصول على درجة 5 فما أعلى في اختبار الآيلتس أو ما يعادله، واجتياز كل من المقابلات الشخصية والفحص الطبي، وأخيرًا التفرغ التام.

كما يضمن البرنامج مميزات مرغوبة للمتقدمين، فمع تطوير الخبرات وصقل المهارات خلال فترة البرنامج، تقدم الوزارة مكافأة شهرية تعادل راتب المرتبة التي سيشغلها المتدرب بعد اجتيازه للبرنامج، وتضمن حصوله على الوظيفة بعد اجتياز البرنامج بنجاح، ومنح درجتين إضافيتين عند التعيين.

وتضمّن البرنامج في نسخته الأولى 13 ألف متقدم ومتقدمة، كان منهم 2000 مطابقين للشروط، وقد قُبل منهم 129 متدربا ومتدربة، 91 منهم يحملون درجة البكالوريوس، و44 منهم يحملون درجة الماجستير، وشكل المتدربون الذكور نسبة 26% بينما كانت نسبة 74% للمتدربات الإناث، وشكل المقبولون نسبة 13% في قطاع السياسات المالية الكلية والعلاقات الدولية، ونسبة 30% في قطاع الاستراتيجية والخدمات المؤسسية، و33% في قطاع الشؤون المالية، وأخيرًا نسبة 24% في الجهات المرتبطة بمعالي الوزير.

وقد دشنت وزارة المالية في 8 أكتوبر 2023م حفل إطلاق الدفعة الثانية التي تتكون من 100 متدرب ومتدربة من أصل 43 ألفا، منهم 25116 متقدمة، و17354 متقدما، منهم 5 آلاف مترشح فقط مطابقون للشروط، وقد شاركت 43 لجنة في مقابلة المرشحين، حيث أجروا 987 مقابلة بـ 32 ممثلا للوزارة، نتج عنها قبول المتقدمين المئة.

وكان عدد المقبولين من الجامعات داخل المملكة 78 من أصل 39437 متقدما، بينما 22 مقبولًا من الجامعات خارج المملكة من أصل 2965 متقدمًا، أما نسبة المقبولين بدرجة الماجستير فهي 57% من أصل 4447 متقدمًا ومتقدمة، بينما كانت نسبة المقبولين بدرجة البكالوريوس 43% من أصل 37956 متقدمًا ومتقدمة، وفي ما يتعلق بالمسارات، بلغ عدد المقبولين من المسار المالي 28، بينما كان هناك 21 متقدمًا من مسار الاقتصاد والعلاقات العامة، وحصد مسار الأمن السيبراني وذكاء الأعمال 7 متقدمين، و9 متقدمين لمسار الهندسة وإدارة المشاريع، وكان لمسار الاستراتيجية وإدارة الأعمال النصيب الأكبر من المقبولين بعدد 29، بينما كان أقل عدد للمتدربين في المسار القانوني بمجموع 6 مقبولين.

وتتضمن المرحلة الأولى من البرنامج تدريبًا على مهام العمل مع حزمة من الدورات التدريبية لرفع المهارات العامة بمعدل 100 ساعة خلال شهرين، أما المرحلة الثانية فهي تتضمن التدريب على مهام عمل فعلية حسب ما تم الاتفاق عليه ضمن خطة التطوير الشخصية للمتدرب، وتدعم هذه المرحلة بتدريب مهني تخصصي بناء على المسار المحدد لكل مرشح بمعدل 100 ساعة لمدة عشرة أشهر تتضمن التدوير الداخلي، ويتم تقييم المتدربين 3 مرات خلال البرنامج، كما يتم عمل خطط معالجة في حال لوحظ انخفاض في مستوى التقييم، على أن يكون التقييم النهائي شاملًا كامل فترة التدريب، وفي نهاية البرنامج يطالب المتدربون بالعمل على مشروع أو مبادرة متعلقة بأعمال الإدارة ومنبثقة من مهام ومسؤوليات المتدرب أو المتدربة، ولهم الحرية في اختيار نطاق العمل إما كمبادرة تحسين أو ابتكار طرق عمل جديدة تسهم في الوصول لأهداف الوكالة الاستراتيجية، وأخيرًا يتم تثبيت المتدربين الحاصلين على تقييم 4 فأعلى في التقييم النهائي من قبل ممثل الجهة ويتم تعيينهم على الوظيفة الرسمية.

الجدير بالذكر أن البرنامج يسهم في توفير فرص مثمرة للطاقات الوطنية الشابة، وتعتبر وزارة المالية من أول المطبقين لهذا النوع من البرامج، وأكد معالي رئيس اللجنة التوجيهية بوزارة المالية الأستاذ عبدالعزيز بن صالح الفريح في خطابه الذي قدمه خلال الحفل الترحيبي، أن الوزارة ستمنح الملتحق بالبرنامج ثلاثة أمور تعد من أهم سمات العمل في الوزارة وهي التمكين، والمعرفة والأسرة الواحدة.

الاستشارة المالية

عندما نمرض فإننا نسعى لمراجعة أخصائي في المجال الطبي لوصف دواء، وعندما نفكر في تطوير مشروع أو إطلاق شركة، فإن الاستشارة المالية تعد حجر أساس يجدر الاهتمام به ومتابعته باستمرار.

وتعتبر الاستشارات المالية إحدى أهم وسائل النجاح في المشاريع الكبرى والصغرى، ومنها الاستشارات الإدارية والاستشارات التسويقية، وكلاهما أدوات أساسية لنجاح المشاريع والوصول إلى الحد الأعلى من الأرباح وتقدير حجم السوق.

ويمثل المستشار المالي طريقاً للشركة أو المؤسسة نحو التقدم والحصول على دخل ثابت في كثير من الأحيان والابتعاد عن المخاطر المحيطة، وهو شخص مؤهل علمياً وأكاديمياً وقادر على تقييم الوضع المالي، عبر وضع استراتيجيات تساهم في جعل الشركة أكثر تنظيماً من الناحية المالية.

وتسهم الاستشارة في تحديد الوضع المالي للشركة، حتى يتسنى للإدارة معرفة التغيرات وأوجه المخاطر المالية المحلية والعالمية، بما يوضح قدرتها على بناء تطوير مشاريعها أو بناء مشاريع جديدة بناءً على الميزانية الخاصة بالشركة، إضافةً إلى وضع نظام مالي ثابت للشركة والموظفين، وكذلك تحقيق الفائدة المثلى للشركة من خلال الاعتماد على دراسات دقيقة في تحقيق الدخل دون الإضرار بالعملاء.

ويقود الربط بين الاستشارات المالية والاستشارات التسويقية والاستشارات الإدارية ودراسة الجدوى، المشروع أو الشركة والمؤسسة نحو التقدم وتحقيق أعلى ربح؛ مما يؤدى إلى إنشاء مشاريع استثمارية جديدة يستفيد بها المشروع ويتطور إلى أبعد مدى.

ومن أبرز أعمال المستشار المالي، تقديم أنماط من المنتجات والخدمات المالية للأفراد، والعائلات، والأعمال التجارية وغيرها (والتي يقوم بناءً عليها العمل

المؤسسي)، كذلك يدعم صمود العمل التجاري والارتقاء به من خلال تقديم النصائح لاتخاذ قرارات تستند على معلومات وبيانات دقيقة.

كما تشمل قائمة مهامه، المساعدة في مجال التخطيط، ووضع ميزانية دقيقة تمكن الشركة من تطبيق القواعد والأنظمة والقوانين السائدة، كما يجمع البيانات والمعلومات لوضع تصورات دقيقة للعمليات والمخططات المالية المستقبلية، وكذلك يحلل ويفسر المعلومات المالية لدراسة المتغيرات المتعددة وإعادة النظر بها بهدف تسهيل عملية اتخاذ القرارات، فضلاً عن العمل على المشاريع المعقدة وإصدار التقارير الفعالة وتطوير العمليات، بما ينسجم مع سياسات وأنظمة الشركة.

ما علاقة الاستشارات المالية بالاستشارات الإدارية؟

كلتاهما أساس نجاح لأي مشروع؛ حيث لا يمكن نجاح أي مشروع إداريّاً فقط دون توافر التمويل المالي للمشروع، وأيضاً لا يمكن نجاح أي مشروع إذا توافر التمويل المالي دون وجود إدارة ناجحة تضع الخطط التسويقية للوصول بالمشروع إلى النجاح والتقدم والتطوير، ولذلك فإنه لنجاح أي مشروع –سواء كان صغيراً أو كبيراً– لابد من توافر التمويل المالي له متمثلاً في الاستشارات المالية، والإدارة الناجحة متمثلة في الاستشارات الإدارية.

ويتضح أن الاستشارات المالية هي عملية مستمرة ما دامت هناك أموال تريد أن تنمو لتحقق لأصحابها ما يرجون من تقدم لهم ولأولادهم من بعدهم، وهي الخدمات الرئيسية المقدمة من المستشار المالي تبرز في "التخطيط المالي، وإدارة حقائب الاستثمارات، والتخطيطين الضريبي والعقاري، وتدفق الحركة المالية للسيولة، وتعزيز الأمان بما يقلل من المخاطر التي يتعرض لها العمل الريادي".

Maziah

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center